جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم المحاسبة

مدى التزام البنوك التجارية العاملة بدولة الكويت بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثرها على الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجين

The Extent of Commitment of Commercial Banks Operating in Kuwait to the Requirements of Internal Control and its Impact on the Basic Tests of External Auditors

إعداد الطالب:

محمد هواش العتيبي

إشراف:

الأستاذ الدكتور جمال عادل الشرايري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

المحاسبة

2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويـــــض

أنا محمد هواش العتيبي أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسـم:.....

التاريخ:.....

التوقيع:.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الطالب: محمد هواش العتيبي **الرقم الجامعي: 1470504063**

التخصص: محاسبة **الكلية: إدارة المال والأعمال**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان: "مدى التزام البنوك التجارية العاملة بدولة الكويت بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثرها على الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجين"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ / / 2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "**مدى التزام البنوك التجارية العاملة بدولة الكويت بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثرها على الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجين**".

وأجيزت بتاريخ: 2017/5/15م.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور: جمال عادل الشرايري	مشرفاً ورئيساً	.....
الدكتور: سيف شبيل	عضواً داخلياً	.....
الدكتور: محمد الحدب	عضواً داخلياً	.....
الدكتور: نضال زلوم	عضواً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شـــكر وتقديـــر

بعد شكر المولى عز وجل أخص بالشكر جامعة آل البيت الموقرة

هذا الصرح العلمي الذي نهلنا منه علماً ومعرفة

وأخص بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل

على كل ما تحملوه من جهد وما بذلوه من وقت في مناقشة هذه الرسالة

وأخص بالشكر والتقدير حضرة

الأستاذ الدكتور جمال عادل الشرايري

الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة وقدم كل جهد ودعم ممكنين في هذا العمل

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهـــــداء

أهدي هذا الانجاز المتواضع

إلى عائلتي

وإلى زملائي

وإلى أصدقائي

وإلى كل ما ساندني في هذا الدرب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ..... ز
قائمة الجداول..... ط
قائمة الملاحق..... ي
الملخص ..... ك
Abstract ..... م
الفصل الأول الإطار العام للدراسة..... 1
المقدمة:..... 2
مشكلة الدراسة: 3
أهمية الدراسة: 3
أهداف الدراسة:..... 3
فرضيات الدراسة:..... 4
مصطلحات الدراسة:..... 4
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة 6
المبحث الاول الرقابة الداخلية..... 7
المبحث الثاني معيار التدقيق الدولي رقم (315) 17
المبحث الثالث القطاع المصرفي الكويتي..... 22
المبحث الرابع الدراسات السابقة..... 26
الفصل الثالث الطريقة والإجراءات..... 34
منهجية الدراسة:..... 35
مجتمع الدراسة وعينتها:..... 35

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أداة الدراسة:..... 36
أساليب جمع البيانات:..... 39
المعالجة الإحصائية:..... 39
الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات..... 40
تحليل البيانات:..... 41
اختبار فرضيات الدراسة:..... 48
الفصل الخامس النتائج والتوصيات 52
النتائج:..... 53
التوصيات:..... 53
قائمة المراجع:..... 55
أولاً: المراجع باللغة العربية 55
ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية..... 58
ثالثاً: مواقع الانترنت..... 60
الملاحـــــــق..... 61

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	أفراد عينة الدراسة	49
2	معاملات ثبات الاتساق الداخلي لبعد الدراسة الرئيسي والابعاد الفرعية له (قيم كرونباخ الفا)	51
3	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية	52
4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة الاهمية الكلية لمتغيرات الدراسة	56
5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة الاهمية لبعد الاختبارات الأساسية للمدققين الخارجيين والفقرات المكونة له حسب استجابات عينة الدراسة	58
6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة الاهمية لبعد متطلبات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315) والفقرات المكونة له حسب استجابات عينة الدراسة	60
7	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة الاهمية لبعد أدلة الإثبات الداخلية والخارجية والفقرات المكونة له حسب استجابات عينة الدراسة	62
8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة التقييم لبعد المعوقات والفقرات المكونة له حسب استجابات عينة الدراسة	64
9	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الأولى	66
10	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الثانية	68
11	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الثالثة	70

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	أداة الدراسة	84
2	أعضاء تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)	89

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدى التزام البنوك التجارية العاملة بدولة الكويت بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثرها على الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجين

إعداد الطالب:

محمد هواش العتيبي

إشراف:

الأستاذ الدكتور جمال عادل الشرايري

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من التزام البنوك التجارية العاملة بدولة الكويت بتوفير متطلبات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315)، وأثر هذه التزامات بتقليل الاختبارات الاساسية لدى المدققين الخارجيين، حيث تكون مجتمع الدراسة من (200) فرداً، في حين شملت عينة الدراسة (193) مدققاً ومدققة من العاملين في مكاتب التدقيق الخارجي الكويتية.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة مكونة من (30) فقرة موزعة على (4) مجالات، حيث تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS من أجل معالجة بيانات الدراسة واستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، كما تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات أداة الدراسة، واختبار الانحدار الخطي البسيط بهدف اختبار فرضيات الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية في دولة الكويت تلتزم بتطبيق أو تبني مقومات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315)، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى التزام البنوك التجارية في الكويت بمقومات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315) وأثرها على الاختبارات الأساسية للمدققين الخارجيين.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة قيام إدارات التدقيق في البنوك التجارية الكويتية بالتأكد من كفاية وملائمة أدلة الإثبات عند إجراء عملية التدقيق، وضرورة مراجعة وفحص المصروفات الكبيرة وغير العادية وذلك سعياً لتحسين مستوى الاختبارات الأساسية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، الاختبارات الأساسية، المدققين الخارجيين، البنوك التجارية الكويتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Extent of Commitment of Commercial Banks Operating in Kuwait to the Requirements of Internal Control and its Impact on the Basic Tests of External Auditors

By:

Mohammed H. Al-Oteibi

Supervisor

Prof. Jamal A. Al-Sharairi

Abstract

This study aimed to verify the extent of commercial banks in Kuwait's commitment to the requirements of the International Standard No. (315), and the impact of these obligations by reducing the basic tests with the external auditors, where the study community consisted of (200) individuals, while the sample consisted of (193) auditor working in the external audit offices of Kuwait..

To achieve the objectives of the study the researcher prepared a questionnaire consisting of (30) items distributed on (4) dimensions, where the use of the Statistical Package for Social Sciences program SPSS to study data and extract the arithmetic means and standard deviations for the answers of the study sample clauses resolution processing, and Cronbach's alpha testing was also used to measure the reliability of study tool, also simple linear regression was used to test the hypothesis of the study.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Results of the study showed that the commercial banks in the State of Kuwait is committed to the application or the adoption of elements of internal control contained in the International Standard No.

(315), and the results showed a statistically significant correlation between the extent of the Kuwaiti commercial banks commitment viable internal controls contained in International Standard Auditing No. (315) and its impact on the basic tests for external auditors.

The study made a number of recommendations including the need for the audit departments in the Kuwaiti commercial banks to ensure sufficiency and appropriateness of evidence when conducting the audit process, and the need to review and examination of large and unusual expenses in an effort to improve the level of basic tests.

Keywords: Internal Control, Basic Tests, External Auditors, Kuwaiti Commercial Banks.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

مشكلة الدراسة

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

مصطلحات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

إن التطور الذي شهده النشاط الاقتصادي في العالم دفع منشآت الأعمال إلى مواكبة هذا النمو من خلال إيجاد وسيلة تضبط وتحمي بها ممتلكاتها من الضياع، وتضمن لها الاستمرار لتحقيق الأهداف المسطرة مسبقاً من قبل الإدارة، وبالتالي تنظيم شامل لطرق أداء العمل والاشراف عليه وتوجيهه ومراجعته ومحاسبة القائمين بالأعمال لضمان صحة التنفيذ والتطبيق .عبارة عن تنظيم يقوم على توافر مجموعة محددة من الأفراد والموارد المالية، يتم فيها توجيه جهود هذه المجموعة لاستغلال تلك الموارد بطريقة رشيدة في تحقيق أهداف المنشأة المحددة مسبقا، حيث تقوم الإدارة المشرفة على هذا التنظيم بممارسة وظائف التخطيط والتنظيم والرقابة لهذه الموارد لتحقيق تلك الأهداف.

وتعد الرقابة باعتبارها نشاطاً تنظيمياً إحدى الوظائف الرئيسة، هدفها الأول خدمة الإدارة ومساعدتها في التأكد من إنجاز الأهداف المرسومة، حيث تركز إدارة أية منشأة على نظام الرقابة الداخلية باعتباره نظاماً يساعدها في تحقيق أهدافها وكذلك الالتزام بمسؤولياتها، لكن وبالرغم من ارتباط الوظائف الإدارية بعضها ببعض، إلا أن لوظيفة الرقابة أهمية خاصة باعتبارها الوسيلة التي يمكن عن طريقها الاطمئنان إلى حسن استخدام وتوجيه الموارد المادية والبشرية المتاحة نحو تحقيق الأهداف، حيث يعتبر نظام الرقابة الداخلية بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالمنشآت.

ونظرا لأهمية الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المنشآت وتحسين أدائها جاءت هذه الدراسة للتحقق من التزام البنوك التجارية العاملة بدولة الكويت بتوفير متطلبات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315)، وأثر هذه التزامات بتقليل الاختبارات الاساسية لدى المدققين الخارجيين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة:

تم صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية نظرا لأهمية الدراسة:

1. **هل لمتطلبات الرقابة الداخلية وفق معيار التدقيق الدولي رقم (315) أثر بتقليل الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجين في البنوك التجارية العاملة بدولة الكويت؟**
2. **هل تؤثر أدلة الإثبات الداخلية والخارجية على الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجيين في البنوك التجارية الكويتية؟**
3. **هل تؤثر معوقات التزام البنوك التجارية بدولة الكويت بمتطلبات الرقابة الداخلية على الاختبارات الأساسية للمدققين الخارجيين؟**

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تعالج موضوعاً على قدر كبير من الأهمية، اضافة إلى أن نتائجها تستخدم عدداً من الفئات والأطراف التي لديها تعاملات مع البنوك ويتوقع أن تخدم نتائج الدراسة بشكل كبير إذا ارادت البنوك التجارية في الكويت من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وتقليل الاختبارات الاساسية لدى المدققين الخارجين لهذه البنوك من جهة، ومن جهة أخرى ستحدد مدى التزام هذه البنوك بتوفير متطلبات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315).

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في التحقق من التزام البنوك التجارية العاملة بدولة الكويت بتوفير متطلبات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315)، وأثر هذه التزامات بتقليل الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجيين، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. **التعرف إلى أثر متطلبات الرقابة الداخلية وفق معيار التدقيق الدولي رقم (315) بتقليل الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجين في البنوك التجارية العاملة بدولة الكويت.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. التعرف إلى أثر أدلة الإثبات الداخلية والخارجية على الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجيين في البنوك التجارية الكويتية.

3. التعرف إلى أثر معوقات التزام البنوك التجارية بدولة الكويت بمتطلبات الرقابة الداخلية على الاختبارات الأساسية للمدققين الخارجيين.

فرضيات الدراسة:

بالاعتماد على مشكلة الدراسة المطروحة سابقاً يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات الرقابة الداخلية وفق معيار التدقيق الدولي رقم (315) بتقليل الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجين في البنوك التجارية العاملة بدولة الكويت.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدلة الإثبات الداخلية والخارجية على الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجيين في البنوك التجارية الكويتية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر لمعوقات التزام البنوك التجارية بدولة الكويت بمتطلبات الرقابة الداخلية على الاختبارات الأساسية للمدققين الخارجيين.

مصطلحات الدراسة:

الرقابة الداخلية: عملية ينفذها مجلس الإدارة وإدارة المنشأة والموظفون الآخرون، تم تصميمها لإعطاء تأكيد معقول بتحقيق الأهداف المتمثلة في الثقة في التقارير المالية، والالتزام بالقوانين واللوائح الملائمة، وفعالية وكفاءة العمليات (American Institute of Certified Public Accountants, 2008).

الاختبارات الأساسية: الإجراءات التحليلية التي يلجأ إليها المدقق عن طريق دراسة وتقييم العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية ومقارنة هذه العلاقات للبحث عن وجود انحرافات، ثم وضع فرضيات تفسر هذه الانحرافات واختيار الإجراءات المناسبة للتحقق من هذه الفرضيات، وذلك حسب خبرة المدقق وحسه المهني في التدقيق (خمقاني، وصديقي، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المدقق الخارجي: هو ذلك الشخص المؤهل والمستقل والمجاز لإنجـاز تـدقيق البيانات المالية وتقديم تقريره حولها إلى الجهة أو الجهات التي عينته أو إلى مجلس الإدارة والمساهمين (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2007، 11).

متطلبات الرقابة الداخلية: تتمثل مقومات الرقابة الداخلية في العمل المصرفي في كل من الهيكل التنظيمي الواضح والمكتوب، والنظام المحاسبي السليم، والتعليمات الواضحة الخاصة بإجراءات العمل وضوابطه (أبو حجر ورويحة، 2010، 39).

أدلة الإثبات: هي كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم وتقدير المدقق فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية، وهي قد تكون أدلة مادية أو مستندية أو أدلة قائمة على شهادات الشهود أو أدلة تحليلية (بركات، 2007، 93).

معوقات الالتزام بمتطلبات الرقابة الداخلية: تتمثل معوقات تطبيق متطلبات الرقابة الداخلية في ضعف التعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي فيما يتعلق بتحديد إجراءات الرقابة الداخلية، وتقييم مخاطر الرقابة، وتنفيذ اختبارات الرقابة (نظمي والعزب، 2012، 77).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

- المبحث الأول: الرقابة الداخلية
- المبحث الثاني: معيار التدقيق الدولي رقم (315)
- المبحث الثالث: القطاع المصرفي الكويتي
- المبحث الرابع: الدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول الرقابة الداخلية، في حين يتضمن المبحث الثاني معيار التدقيق الدولي رقم (315)، أما المبحث الثالث يتناول نبذة عن القطاع المصرفي الكويتي، في حين تم تخصيص المبحث الرابع للدراسات السابقة، وعلى النحو الآتي:

المبحث الاول الرقابة الداخلية

يتناول هذا المبحث توضيحاً لمفهوم الرقابة الداخلية وعرضاً لعدد من التعريفات التي تناولت هذا المفهوم، كما يتضمن توضيحاً لمكونات الرقابة الداخلية وعناصرها وأهميتها في منشآت الأعمال، وعلى النحو الآتي:

تعريف الرقابة الداخلية:

عرّف المعيار الأمريكي (SAS 55) الرقابة الداخلية بأنها "عملية ينفذها مجلس الإدارة وإدارة المنشأة والموظفون الآخرون، تم تصميمها لإعطاء تأكيد معقول بتحقيق الأهداف المتمثلة في الثقة في التقارير المالية، والالتزام بالقوانين واللوائح الملائمة، وفعالية وكفاءة العمليات" (American Institute of Certified Public Accountants, 2008).

كما عرّف معهد المدققين الداخليين (Institute of Internal Auditors IIA, 2009, 11) الرقابة الداخلية بأنها "وظيفة تقييم مستقل تنشأ من داخل المنشأة لفحص وتقييم كافة أنشطتها كخدمة للمنشأة بهدف مساعدة موظفي المنشأة للاضطلاع بمسئولياتهم بجداره، حيث يقوم التدقيق الداخلي بتزويد الإدارة بالتحليلات والتقييمات والنصائح والإرشادات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تم تدقيقها، ويتضمن هدف التدقيق الداخلي إيجاد نظام رقابة كفئاً بتكلفة معقولة".

في حين عرّفها نسمان (2009، 38) بأنها "وظيفة تقييم مستقلة تنشأ لفحص وتقييم الكثير من الأنشطة داخل المنشأة، وتتعامل هذه الوظيفة أساساً مع الأمور المحاسبية والمالية، ولكنها قد تتعامل بشكل ما مع بعض الأمور ذات الطبيعة التشغيلية في المنشأة".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يتعلق بتعريف الرقابة الداخلية كخطة تنظيمية، فقد عرّفها سلامة وآخرون (2011، 20) بأنها "خطة تنظيمية تتضمن كل الطرق والمقاييس والمعايير والاجراءات المنظمة التي تضعها الإدارة للمحافظة على الأصول من الاختلاس، وسوء الاستخدام، وضمان دقة البيانات المحاسبية وسلامتها، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، والتحقق من اتباع السياسات الموضوعة".

كذلك نظمي والعزب (2012، 124) قدما تعريفاً للرقابة الداخلية بأنها "خطة تنظيمية ضمن أسس ومقاييس متبعة في المشروع وذلك لحماية أصوله، وضبط وتدقيق البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها والاعتماد عليها، وزيادة كفاءتها الانتاجية، والتشجيع على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة".

في حين تبنى المعيار البريطاني (SAS 300) والمعيار الدولي (ISA 400) تعريفاً موحداً للرقابة الداخلية بأنها "رقابة تتضمن كل السياسات والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة وإدارة المنشأة للمساعدة في تحقيق هدفهم في التحقق، بقدر المستطاع، من انتظام وكفاءة إنجاز الأعمال، متضمناً الالتزام باللوائح في التحقق، وحماية الأصول، ومنع واكتشاف التلاعبات المالية والأخطاء، ودقة واكتمال السجلات المحاسبية، وإعداد قوائم مالية ذات ثقة بصورة وقتية" (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2014، 7).

ويتضح من التعريفات السابقة بأنها أجمعت على أن الرقابة الداخلية بمثابة عملية يمارسها العنصر البشري على كافة المستويات داخل المنشأة، وأن الهدف الرئيس للرقابة الداخلية يتمثل في المساعدة الفاعلة على تحقيق الأهداف المتداخلة والمتعلقة بالثقة في التقارير المالية والالتزام بالقوانين واللوائح وكفاءة وفعالية العمليات.

أهمية الرقابة الداخلية:

تعد الرقابة الداخلية بمثابة نظام لحوكمة نشاط المنشآت وتمكينها من إدارة المخاطر التي قد تتعرض لها، وهذا بدوره يمكن المنشأة من حماية قيمتها وتعزيزها، ولا شك أن وجود نظام رقابة داخلية سليم ومناسب وفعال يمكن المنشأة من استغلال الفرص وتجنب التحديات التي تعزز من إضافة القيمة للمنشأة والمحافظة عليها، وبالتالي يؤدي هذا الأمر إلى توفير ميزة تنافسية للمنشأة تمكنها من إدارة المخاطر التي قد تطرأ على أعمالها بشكل أفضل. وبناءً على ذلك، فإن من الأهمية للمنشآت باختلاف أنواعها وأنشطتها أن يتوفر لديها نظام فعال ومتكامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وقد أكدت الأزمات المالية المتنوعة التي طرأت على العديد من منشآت الأعمال في مختلف الدول العالم أن هذه المنشآت التي تضررت من تلك الأزمات قد عانت من أنظمة رقابة داخلية ضعيفة وغير فعالة، حيث كانت هذه المنشآت غير مدركة بالشكل الصحيح لحجم المخاطر المالية التي تحيط بها. إلا أن تلك الأزمات المالية قد سلطت الضوء على حقيقة أن المخاطر التي عصفت بالمنشآت في مختلف دول العالم ترجع إلى أسباب أخرى غير إعداد التقارير المالية، مثل العمليات التشغيلية والمؤثرات الخارجية، وبالتالي، فإن تبني نظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في منشآت الأعمال يجب أن يأخذ في الاعتبار تأثر المنشآت بالعديد من المتغيرات التي غالباً ما تكون خارج نطاق سيطرتها. وبالتالي، فإن وجود نظام فعال لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية يجب أن يكون هو الأمر الأكثر أهمية من قبل متخذي القرارات وإدارات المنشآت، كما يجب أن يكون شاملاً لكافة عمليات المنشأة وأنشطتها (الاتحاد الدولي للمحاسبي، 2012، 7).

أهداف الرقابة الداخلية:

يتمثل الهدف الرئيس للرقابة في وجود حالة من التنسيق الكامل بين كل من تصرفات وسلوك العاملين، والأهداف التشغيلية للمنشأة، وذلك من خلال عدد من الأهداف التشغيلية المساعدة، حيث يتم من خلالها تحديد خصائص نظام الرقابة الداخلية الجيدة، مثل الرقابة المحاسبية، والرقابة الإدارية (سرايا، 2007، 83).

وقد أورد قاسم (2006، 101-102) أن أهداف الرقابة الداخلية تتمثل في كل من الأهداف الآتية:

1. توفير الحماية اللازمة لأصول المنشأة: وتتم هذه الحماية من خلال حماية أصول المنشأة مثل الأبنية والأجهزة، كذلك الأصول المتداولة مثل الحسابات المدينة والنقدية من الخسائر التي قد تنتج عن الغش أو الخطأ.
2. توفير الدقة في البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها: حيث يتم تقديم معلومات تتسم بالملاءمة والدقة وتعكس الوضع الحقيقي للمنشأة، على أن تقدم هذه المعلومات في التوقيت المناسب للجهات المعنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. التحقق من الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية: ويتم هذا التحقق عبر مجموعة من السياسات والإجراءات والخطط التي تتضمن كافة جوانب الأنشطة الخاصة بالمنشأة، حيث يتم توزيع هذه التعليمات والقرارات التي تم وضعها إلى كافة المستويات الإدارية المختلفة في المنشأة حيث يتم توجيهها إلى الجهات المختصة بالتنفيذ.
4. زيادة الكفاءة الإنتاجية: حيث تتم هذه الزيادة من خلال تجنب كافة الأسباب التي تؤدي إلى الهدر والتبذير في الموارد المتاحة للمنشأة، ويتم الاستفادة من الموارد المتاحة بالشكل الأمثل الذي يضمن تحقيق إنتاجية أفضل ضمن تكاليف أقل، مع الحفاظ على مستوى الجودة في المنتجات أو الخدمات التي تقدمها المنشأة.

أنواع الرقابة الداخلية:

هناك العديد من أنواع الرقابة الداخلية في المنشآت، منها ما يكون إدارياً، ومنها ما يكون محاسبياً، إضافة للضبط الداخلي، حيث تشكل هذه الأنواع مجتمعة مفهوم الرقابة الداخلية، وعلى النحو الآتي:

1. الرقابة الإدارية:

تقوم الرقابة الإدارية بتقديم مستوى مقبول من الحماية للمنشأة عبر استخدام الأجهزة والتطبيقات التي تخدم أهداف العمل، وكذلك من خلال تفويض الصلاحيات للعاملين في المنشأة بالشكل الملائم، حيث تتمثل الرقابة الإدارية بالخطة التنظيمية الخاصة بوسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية، مع التشجيع على الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية التي وضعتها المنشأة (نظمي والعزب، 2012، 135).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. الرقابة المحاسبية:

يتمثل جانب الرقابة المحاسبية في البيانات المالية بشكل واضح، حيث تقوم الرقابة المحاسبية على وضع خطة تنظيمية خاصة بكافة الإجراءات التي تهدف إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المنبثقة عن الدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها، وتتمثل الرقابة المحاسبية بالأنشطة المالية الخاصة بمراجعة وتدقيق أعمال المنشأة مالياً، وإعداد تقارير حول كافة عمليات المنشأة وأنشطتها، حيث يتم تسجيل هذه المعاملات المالية للمنشأة في سجلات مالية معتمدة، كما أن للرقابة المحاسبية دور يتمثل في إصدار التقارير التي يتم تقديمها إلى جهات داخل المنشأة وخارجها، وتفيد عادة في اتخاذ القرارات (الوردات، 2006، 124).

3. الضبط الداخلي:

يتمثل الضبط الداخلي – شأنه في ذلك شأن الرقابتين الإدارية والمحاسبية – بخطة تنظيمية تهدف إلى حماية أصول المنشأة، حيث تقوم وظيفة الضبط الداخلي بمراجعة أداء كل موظف في المنشأة، وذلك من خلال مراجعة موظف آخر لضمان حسن سير العمل في المنشأة ومحاولة تفادي الأخطاء أو الغش أو التلاعب ما أمكن، كما يقوم الضبط الداخلي بالعمل على تحقيق ذلك من خلال تناوب الأفراد على وظيفة معينة أو عمل معين لضمان اكتشاف الخطأ أو الغش والتلاعب، وللحصول على وجهات نظر جديدة حول العمل، وإجراء الجرد المادي للأصول من قبل أشخاص محايدين، كما يتم تعيين أشخاص محايدين بهدف القيام بعملية الجرد المادي للأصول لضمان تقديم نتائج صادقة ومحايدة، وأيضاً الحرص على عدم احتفاظ موظف واحد بأكثر من عهدة أو نوع من الأصول القابلة للإحلال (الوردات، 2006، 124-126).

المبادئ الأساسية لتقويم وتحسين الرقابة الداخلية:

هناك العديد من المبادئ الأساسية التي تمثل ممارسة جيدة لتقويم وتحسين نظم الرقابة الداخلية، وتختلف هذه المبادئ بدءاً من دعم أهداف المنشأة، ووصولاً إلى توفير الشفافية والمساءلة المطلوبة، وعلى النحو الآتي (الاتحاد الدولي للمحاسبي، 2012، 9-11)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. دعم أهداف المنشأة: يجب على المنشآت أن تجعل الرقابة الداخلية جزءاً من إدارة المخاطر، على أن يكون كلاهما جزءاً لا يتجزأ من نظام الحوكمة، وذلك سعياً لمساعدة المنشأة في تحقيق أهدافها عن طريق إدارة الخاطر التي تواجهها.
2. تحديد الأدوار والمسؤوليات: حيث تقوم المنشأة بتحديد كافة الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية لكافة الجهات المعنية، بما فيها الهيئة الإدارية للمنشأة بكافة مستوياتها، إضافة للعاملين في المنشأة، والجهات الرقابية الداخلية والخارجية.
3. تعزيز وترسيخ ثقافة التحفيز: تقوم إدارة المنشأة بتعزيز الثقافة التنظيمية القائمة على التحفيز في المنشأة، وذلك بما يتفق مع استراتيجية وسياسات إدارة المخاطر التي وضعتها الهيئة الإدارية فيما يتعلق بالرقابة الداخلية، وذلك سعياً لتحقيق أهداف المنشأة.
4. ربط نظام الرقابة الداخلية بالأداء الفردي: وهنا يجب على إدارة المنشأة تحقيق الربط بين أهداف الرقابة الداخلية وأهداف الأداء لكل فرد من أفراد المنشأة، حيث يعد كل فرد مسؤولاً عن تحقيق المهام الموكلة له والتي ترتبط بأهداف الرقابة الداخلية.
5. ضمان توفر المهارات الكافية: وهنا يتوجب على إدارة المنشأة الحرص على وجود مهارات كافية لدى الهيئة الإدارية للمنشأة، وكافة الأطراف المشاركة في عملية الحوكمة، وذلك بالشكل الذي يمكنهم من الاضطلاع بمسؤوليات الرقابة الداخلية المرتبطة بالأدوار التي يقومون بها.
6. الاستجابة للمخاطر: حيث يتحتم على إدارة المنشأة أن تقوم بتصميم إجراءات الرقابة الداخلية وتطبيقاتها بالشكل الذي يؤمن الاستجابة الكافية للمخاطر ومسبباتها والعواقب الناجمة عنه.
7. التواصل بشكل منتظم: وهنا تعد عملية التواصل بين كافة المستويات الإدارية في المنشأة من الواجبات التي يتحتم على إدارة المنشأة الحرص على تفعيلها، وذلك بالشكل الذي يضمن الفهم الكامل لمتطلبات الرقابة الداخلية، وبالتالي التطبيق السليم لمبادئ الرقابة الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. المتابعة والتقويم: وهي من أهم المراحل التي يجب على إدارة المنشأة الحرص على متابعتها وتطويرها بشكل مستمر، حيث أن اكتشاف مستويات خطر غير مقبولة، وفشل عملية الرقابة، أو الأحداث التي تقع خارج نطاق الخطر المقبول، يمكن أن يكون مؤشراً على عدم فعالية الأساليب المتبعة في نظام الرقابة الداخلية، ما يستدعي تحسينها وتطويرها.
9. توفير الشفافية والمساءلة: يتعين أن تقوم الهيئة الإدارية مع إدارة المنشأة، بتقديم تقارير دورية إلى أصحاب المصالح عن المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، فضلاً عن هيكل نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة، والأداء الفعلي لهذا النظام.

هيكل الرقابة الداخلية:

يؤكد معيار التدقيق الدولي رقم (315) والخاص بتفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام، بأنه ينبغي على المراقب تفهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية بدرجة كافية لتحديد وتقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في مراجعة القوائم المالية، سواء كان ذلك راجع إلى أعمال الغش والتدليس أو إلى الخطأ، وأن يكون هذا التفهم كافياً إلى المدى الذي يستطيع معه المراقب القيام بتصميم والقيام بإجراءات مراجعة إضافية. وبذلك أشار هذا المعيار بأن الرقابة الداخلية تعني العملية المصممة والمنفذة من قبل المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد منطقي بأن أهداف المنشأة فيما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية، وفاعلية كفاءة العمليات، والامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2008، 5).

كما أن دراسة اختبارات الالتزام تعد من أهم الركائز لمدققي الحسابات عند قيامهم بإعداد برنامج التدقيق، وتحديد الاختبارات التي ستكون مجالاً لتطبيق إجراءات التدقيق،، حيث أن ضعف هيكل الرقابة أو قوته يحدد طبيعة الحصول على أدلة الإثبات في عملية التدقيق،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أنه يحدد العمق المطلوب في فحص الأدلة، إضافة إلى دوره في تحديد التوقيت الملائم للقيام بإجراءات التدقيق، والإجراءات التي يجب أن يرتكز عليها مدقق الحسابات بدرجة أكبر من غيرها. كما أن مدقق الحسابات ملتزم بأن يستمر بعملية الفحص والتدقيق والتقييم لهيكل الرقابة الخاص بالمنشأة إلى الحد الذي يمكنه من الإلمام بكافة الإجراءات والأساليب التي تستخدمها المنشأة، وبالتالي الوصول إلى مرحلة إزالة كافة أوجه الغموض أو الشك لدى المدقق حول كفاءة هيكل الرقابة في المنشأة ومدى فاعليته (DeZoort, 2004, 211).

كما أن مدقق الحسابات ملتزم، وقبل قيامه بعملية التدقيق، بالإلمام بهيكل الرقابة الداخلية عن طريق المتابعة والملاحظة والاطلاع، أو من خلال طرق أخرى بديلة مثل قائمة الاستبيان، وذلك سعياً لتحديد مدى ملاءمة دقة الإجراءات الموضوعة بالمقارنة مع النموذج الأمثل للإجراءات الواجب اتباعها، وكذلك تحديد كيفية عمل هيكل الرقابة بشكل واضح، ذلك أنه قد يبدو سليماً من ناحية نظرية، إلا أنه غير مطبق على أرض الواقع نتيجة لعدم إلمام الموظفين المعنيين بعملية التطبيق حول الإجراءات المطلوبة، كما يمكن للمدقق استخدام أسلوب العينة الاحصائية بهدف الكشف عن فاعلية عمل هيكل الرقابة الداخلية، حيث أن الرأي الذي سيبديه مدقق الحسابات حول عدالة القوائم المالية هو رأي سيكون مسؤولاً عنه بالكامل، وبالتالي عليه تحديد مدى فاعلية هيكل الرقابة الداخلية في منع الأخطاء الجوهرية في النظام المحاسبي الخاص بالمنشأة، والمسؤول عن انتاج تلك التقارير، وإضافة لكل ما سبق، فإن المدقق مسؤول أيضاً عن تحقيق اختبارات العمليات والأرصدة لتحقيق المبالغ الواردة بالتقارير المالية (Green, 2004, 141).

وقد أكد المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في التوصية رقم (20) لعام (1977) بأنه يتوجب على مدقق الحسابات لفت نظر إدارة المنشأة إلى نقاط الضعف التي يلاحظها في هيكل الرقابة الداخلية عن طريق إعداد تقرير تفصيلي يوضح فيه نواحي الضعف التي لاحظها والأخطاء التي تحدث نتيجة لها، ومقترحاته لتحسين أداء هذا النظام، حيث تكمن المشكلة الأولى في عملية تدقيق الحسابات في وجود أخطاء جوهرية بالعمليات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية، والثانية هي خطر عدم اكتشاف المدقق هذه الأخطاء. ويستطيع المدقق الخارجي الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية لتخفيض الخطر الأول، وعلى اختبارات العمليات والأرصدة لتخفيض الخطر الثاني (الجربوع، 2004، 368).

متطلبات الرقابة الداخلية في المصارف:

تعتبر الرقابة الداخلية في المصارف جزءاً أساسياً وأولياً من الرقابة المصرفية الشاملة، ونظراً لأهميتها فقد أصبحت كل من إدارات البنوك والمدققين الخارجيين والسلطات النقدية توليها عناية خاصة باعتبارها خط الدفاع الأول في منع وتحجيم المخاطر والأخطاء التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، حيث تستند هذه الرقابة ابتداء على وضع قواعد وضوابط أساسية تحكم سير عمل المصرف، وفي هذا الإطار تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في كل مصرف من الأدوات الرقابية الهامة باعتبارها بمثابة إجراء احترازي يهدف من خلال الوسائل والإجراءات المتبعة إلى التأكد من الصحة الحسابية لما هو مدوّن في السجلات وحماية أصول المصرف ورفع كفاءة الموظفين وتشجيعهم على التمسك بالسياسات المرسومة (الزعبي، 2014، 6-7).

وحتى يتمكن المصرف من تحقيق النظام الرقابي السليم الذي يتناسب مع العمل المصرفي، فإنه يجب أن تتوفر المتطلبات الأساسية الآتية: (الججاوي، 2006، 41)

1. هيكل تنظيمي وإداري واضح ومكتوب يراعى ويحدد الأمور الآتية:
   - الإدارات الرئيسية والفرعية في المصرف.
   - التسلسل الاداري والسلطات والمسؤوليات.
   - طرق الاتصال.
2. نظام محاسبي سليم ومكتوب يعتمد على مجموعة متكاملة من السجلات ودليل مبوّب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي بحاجة المصرف، وكذلك تصميم دورات محاسبية مستندية تحقق رقابة فعّالة، ويهدف هذا النظام بشكل عام إلى تجميع وتلخيص وتسجيل وعرض العمليات المتعلقة بالمصرف وتحديد المحاسبة والمسؤولية على جميع الأصول والالتزامات ذات العلاقة به.
3. وجود تعليمات تطبيقية مكتوبة ومحددة تبيّن بشكل واضح إجراءات العمل وضوابطه على مستوى جميع أقسام عمليات المصرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أدلة الإثبات:

أدلة الإثبات هي كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم وتقدير المراجع فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية، ولا يختلف كثيراً النظر في هذه الأدلة بين منطلق وجهة نظر المراجع الداخلي ووجهة نظر المراجع الخارجي، إلا أنه على المراجع الخارجي أن يتحقق ويستوفي ما جاء بمعايير العمل الميداني والذي يتطلب جمع أدلة الإثبات التي تمثل أساساً معقولاً ومناسباً لتكوين الرأي بخصوص القوائم المالية موضع الفحص (بركات، 2007، 93-94).

أهمية أدلة الإثبات:

تكمن أهمية أدلة الاثبات في المراجعة في كونها الأساس الذي يبني عليه المراجع عملية المراجعة، وبالتالي دقة وصحة هذه الأدلة يعود بالمنفعة على المنشأة محل المراجعة من خلال عدد من النقاط على النحو الآتي: (الزعبي، 2014، 9)

1. **وجود أدلة اثبات صحيحة ودقيقة تدعم البيانات المحاسبية والمعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية من شأنه زيادة الاعتماد على هذه البيانات والمعلومات من قبل المستخدمين الداخليين والخارجيين للمنشاة، وبالتالي زيادة الثقة في هذه المنشأة.**
2. **تقرير المراجع، وهو المحصلة النهائية من جمع أدلة الاثبات التي تساعد المراجع في الوصول الى الحقيقة، كما يساعد تقرير المراجع المستفيدين منه في اتخاذ قرارات صحيحة ومبنية على أساس سليم.**

ويتضح مما سبق بأن العملية مرتبطة ببعضها البعض، فما يتوصل إليه المراجع من حقائق يعكس حقيقة أدلة الاثبات، وبالتالي على ضوء رأي المراجع الفني المحايد يمكن للمستثمرين أو المستفيدين وغيرهم اتخاذ قرارات سليمة تساعد في بناء اقتصاد قوي يمكن الاعتماد عليه، وهنا تبرز أهمية أدلة الاثبات.

أهداف أدلة الإثبات:

إن الهدف الرئيس من قيام المراجع بجمع الأدلة الكافية والوافية هو تدعيم المنشأة، ولكي يصل المراجع إلى هذا الهدف عليه القيام بالعديد من الأمور على النحو الآتي: (الجربوع، 2004، 370)

1. **التأكيد على وجود الأصول التي يمكن التأكد منها، والتأكيد على حدوث العمليات المالية المقيدة في الدفاتر.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. التأكيد على شمول القوائم المالية لجميع الحسابات.
3. التأكيد على حقوق المشروع، والتأكد من أن ملكية الأصول حقيقية، وكذلك التأكيد على التزامات المنشاة، والتأكد من أن هذه الالتزامات حقيقية وليست وهمية.
4. التأكيد على أن قيام الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات هي قيم حقيقية تعبر عن الوضع المالي للمنشاة، وكذلك التأكيد على أن التوزيع تم بطريقة صحيحة ومنتظمة على الفترات المالية وخاصة بالنسبة للاهلاكات.
5. التأكيد على أن طريقة العرض والافصاح في القوائم المالية قد تمت بصورة صحيحة، وتعبر عن الوضع المالي للمنشأة محل المراجعة.

خصائص أدلة الإثبات:

تتسم أدلة الإثبات بالعديد من الخصائص التي تعكس حقيقة الوظيفة المناطة بهذه الأدلة، وهي على النحو الآتي: (سرايا، 2007، 91)

1. استخدام أدلة الإثبات في تحيد مدى عدالة القوائم المالية.
2. طبيعة الأدلة المستخدمة تشمل جميع الأنواع المختلفة من الأدلة.
3. الشخص المخول بجمع الأدلة هو المراجع.
4. مدى التأكد من الاستنتاجات عن الأدلة يجب أن يكون بمستوى عال.
5. طبيعة الاستنتاجات تتمثل في إصدار تقرير المراجعة.
6. عواقب التوصل إلى استنتاجات خاطئة من الأدلة يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صحيحة.

المبحث الثاني معيار التدقيق الدولي رقم (315)

يتناول هذا المبحث توضيحاً حول معيار التدقيق الدولي رقم (315) ونطاق تطبيق المعيار، كما يتضمن توضيحاً حول أهم الاختبارات الأساسية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315)، وعلى النحو الآتي:

نطاق المعيار:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتناول هذا المعيار مسؤولية المدقق بشأن التعرف على مخاطر التحريف الجوهري، وتقديرها في القوائم المالية، من خلال فهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأة، ومن ثم توفير أساس لتصميم وتنفيذ استجابات للمخاطر المقدرة للتحريف الجوهري. ووفقاً لهذا المعيار، يجب على المراجع الحصول على تفهم لطبيعة أعمال المنشأة محل المراجعة والبيئة التي تعمل فيها، بما في ذلك رقابتها الداخلية، بالشكل الذي يكفي لتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، وبما يكفي لتقييم وأداء مزيد من إجراءات المراجعة (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2015).

وقد نص معيار التدقيق الدولي رقم (315) في الفقرة (3) على أن هدف المدقق هو تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى التوكيد من خلال فهم المنشأة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية الأمر الذي يؤدي إلى توفير أساس وتصميم وتطبيق الاستجابات للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2017، 3).

كما نص المعيار في الفقرة (25) لسنة 2010 على أنه يجب أن يتعرف المراجع مخاطر التحريف الجوهري ويُقدرها عند: (أ) عند مستوى البيانات المالية؛ (ب) مستوى الإقرار لفئات من المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات، وذلك لتوفير أساس لتصميم وأداء المزيد من إجراءات التدقيق (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2017، 10).

ويتضح مما سبق بأن يفهم المراجع للمنشأة والبيئة التي تعمل بها يعد أمراً ضرورياً لأداء عملية المراجعة بموجب المعايير الدولية للمراجعة، حيث يساعد ذلك في تحديد إطار مرجعي يخطط المراجع في إطاره لعملية المراجعة ويمارس الحكم المهني بشأن مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية والاستجابة لهذه المخاطر إثناء عملية المراجعة.

وقد تناول المعيار تعريفاً للرقابة الداخلية، حيث نص في الفقرة (4/ج) من المعيار على أنها: "آلية يصممها وينفذها ويحافظ عليها المكلفون بالحوكمة، والإدارة، وموظفون آخرون، لتوفير تأكيد معقول عن تحقيق أهداف المنشأة، فيما يتعلق بموثوقية التقرير المالي، وكفاءة وفعالية العمليات، والالتزام بالأنظمة واللوائح المعمول بها، ويشير مصطلح "أدوات الرقابة" إلى أي جانب من واحد أو أكثر من مكونات الرقابة الداخلية" (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2017، 4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أورد حماد (2007، 19) حول فهم المراجع للمنشأة محل المراجعة وبيئتها، بأنه يجب أن يتضمن الجوانب الآتية:

- القطاع والعوامل التنظيمية والعوامل الخارجية الأخرى، بما في ذلك إطار تقديم التقارير المالية المطبق، حيث يجب على المراجع الخارجي الحصول على فهم للقطاع والعوامل التنظيمية والعوامل الأخرى الخارجية، بما في ذلك إطار إعداد التقارير المالية المطبق، وتشمل هذه العوامل ظروف القطاع مثل البيئة التنافسية والعلاقات بين الموردين والعميل والتطورات التكنولوجية. وتشمل البيئة التنظيمية بين أمور أخرى مثل إطار إعداد التقارير المالية المطبق والبيئة القانونية والسياسات والمتطلبات البيئية التي تؤثر على القطاع والمنشأة والعوامل الأخرى الخارجية كالظروف الاقتصادية العامة.
- طبيعة المنشأة، حيث يجب على المراجع الحصول على فهم لطبيعة المنشأة، وهنا فإن طبيعة المنشأة تشير إلى عمليات المنشأة، وملكيتها، ورقابتها، وأنواع الاستثمارات التي تقوم بها وتخطط لإجرائها، وطريقة هيكلة المنشأة وكيفية تمويلها.
- الأهداف والاستراتيجيات ومخاطر العمل المتعلقة بذلك والتي يمكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية في القوائم المالية، حيث يجب على المراجع أن يحصل على فهم لأهداف واستراتيجيات المنشأة ومخاطر العمل المتعلقة بذلك والتي من الممكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية في القوائم المالية، وتنتج أخطاء العمل من الأوضاع والأحداث والظروف والإجراءات التي تم اتخاذها والتي قد تؤثر بشكل معاكس على قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها وتنفيذ استراتيجيتها، أو من خلال وضع أهداف واستراتيجيات غير مناسبة.
- قياس ومراجعة الأداء المالي للمنشأة، حيث يجب على المراجع أن يحصل على فهم لقياس ومراجعة الأداء المالي للمنشأة، ذلك أن قياس ومراجعة الأداء المالي يبين للمراجع جوانب من أداء المنشأة تعتبرها الادارة والآخرون هامة.
- الرقابة الداخلية، حيث يجب على المراجع الخارجي الحصول على فهم للرقابة الداخلية المتعلقة بالمراجعة، ويستخدم المراجع هذا الفهم لتحديد أنواع الأخطاء المحتملة وتحليل العوامل التي تؤثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- على مخاطر الأخطاء الجوهرية، وتصميم طبيعة وتوقيت ومدى الحاجة لمزيد من إجراءات المراجعة.

مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (315):

حدد المعيار (315) مكونات الرقابة الداخلية بأنها تتضمن عدداً من العناصر الرئيسة، وعلى النحو الآتي: (International Federation of Accountants, 2017)

- بيئة الرقابة: وتتضمن تعهد المديرين والإدارة والعاملين بالكفاءة، و توصيف القيم الأخلاقية، ووجود هيكل تنظيمي ملائم، وتوفر منهج لإعداد التقارير المالية يلتزم بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
- تقييم المخاطر: وتتضمن تحديد المخاطر الأساسية في الوقت الملائم وتحديد التأثيرات المالية الهامة لها، وتحديد أهداف الرقابة وأساليب تحقيقها.
- أنشطة الرقابة: وتتضمن إجراءات تهدف إلى التأكد من دقة المحاسبة عن العمليات، وإجراءات تهدف إلى التأكد من إمكانية الثقة في تشغيل البيانات وإعداد التقارير، وإجراءات لحماية أصول المنشأة ومحاولة منع حالات الغش، كذلك إجراءات تتعلق بإجراء الفحص الدوري المفاجئ، وإجراءات لتأكيد الالتزام بالقوانين التي لها تأثيرات مالية هامة.
- نظام المعلومات والاتصالات: وتتضمن مؤشرات للأداء تساعد المديرين على متابعة الأنشطة الأساسية للمنشأة، ونظم معلومات متطورة يمكنها من توفير المعلومات الملائمة لمتخذي القرارات.
- المراقبة (المتابعة): وتتضمن عملية متابعة توفر تأكيداً معقولاً لمجلس الإدارة بأن إجراءات الرقابة تطبق على كل الأنشطة المالية الهامة، وتحديد تأثير التغيرات في بيئة وأعمال المنشأة على نظام الرقابة الداخلية، وإجراءات لإعداد تقارير عن نقاط الضعف واتخاذ الإجراءات الملائمة.

الاختبارات الأساسية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315):

إضافة لكون التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة في المنشأة تهدف إلى فحص الأمور المالية والمحاسبية والعمليات الأخرى الخاصة بالمنشأة بهدف خدمة الإدارة، فإنها تؤدي جانباً إدارياً في الرقابة من خلال قياس وتقويم درجة كفاية أنظمة الرقابة الأخرى بكافة أنواعها. وغالباً ما يعتمد المدقق بدرجة كبيرة على نظام الرقابة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلية، وكذلك على نتائج اختبارات الالتزام بالإجراءات الرقابية الموضوعة للتأكد بدرجة معقولة من أمانة عرض أرصدة القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها، وذلك وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وذلك نظراً لارتفاع تكلفة إجراء الاختبارات الأساسية للمراجعة لكافة العمليات المالية التي تقوم بها المنشأة (سلام، 2015، 102).

وفيما يتعلق بالاختبارات الأساسية التي نص عليها معيار التدقيق الدولي رقم (315)، فقد ورد فيما يتعلق بالتطبيق والمواد التفسيرية الأخرى في نص المعيار حول إجراءات تقدير الخطر والأنشطة ذات العلاقة، وفي الفقرة (أ/2) بأنه: قد يستخدم المراجع المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال تنفيذ إجراءات تقدير الخطر والأنشطة ذات العلاقة كأدلة مراجعة، لدعم تقدير مخاطر التحريف الجوهري. وبالإضافة إلى ذلك، قد يحصل المراجع على أدلة مراجعة بشأن فئات المعاملات أو أرصدة الحسابات، أو الافصاحات، والإقرارات ذات العلاقة، وفيما يتعلق بفعالية أدوات الرقابة، حتى بالرغم من أن إجراءات المراجعة هذه لم تكن مخططة - بشكل محدد – كاختبارات أساسية أو كاختبارات لأدوات الرقابة. وقد يختار المراجع أيضاً أداء الاختبارات الأساسية أو اختبارات الرقابة بالتزامن مع إجراءات تقدير الخطر، حيث يكون من الكفاءة فعل ذلك (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2017، 13-14).

إلا أن المعيار قد أورد فق الفقرة (29) إن المراجع إذا حدد وجود خطر مهم فيجب عليه أن يحصل على فهم للأدوات الرقابية بالمنشأة، بما في ذلك أنشطة الرقابة، ذات الصلة بذلك الخطر، وهي مخاطر لا توِّفر لها الاختبارات الأساسية بمفردها ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، وهو ما أكدته الفقرة (30) في المعيار والتي نصت على أنه فيما يتعلق ببعض المخاطر، قد يكون في حكم المراجع بأنه من غير الممكن أو العملي الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة من الاختبارات الأساسية- فقط - ذلك أن مثل هذه المخاطر قد تتعلق بتسجيل غير دقيق أو غير مكتمل لفئات من المعاملات الروتينية والمهمة أو أرصدة الحسابات، حيث تسمح خصائصها-عادةً - بمعالجة آلية إلى حد كبير، مع تدخل يدوي محدود أو بدون تدخل. وفي مثل تلك الحالات، تكون أدوات الرقابة في المنشأة على مثل هذه المخاطر ذات صلة بالمراجعة، ويجب على المراجع أن يحصل على فهم لها (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2017، 11).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يتعلق بتنقيح تقدير المخاطر، فقد ورد في الفقرة (أ/143) أنه قد ترد للمراجع أثناء المراجعة، معلومات تختلف - بشكل جوهري – عن المعلومات التي تم على أساسها تقدير المخاطر. وعلى سبيل المثال: قد يعتمد تقدير المخاطر على توقع أن أدوات رقابية معينة تعمل بفعالية. وعند إجراء اختبارات لتلك الأدوات الرقابية، قد يحصل المراجع على دليل مراجعة، بأنها لم تكن تعمل بفعالية في الأوقات الملائمة أثناء المراجعة. وبالمثل وعند تنفيذ الاختبارات الأساسية، قد يكتشف المراجع تحريفات في المبالغ أو تكراراً أكبر مما يتفق وتقدير المراجع للمخاطر. وفي مثل تلك الظروف قد لا يعكس تقدير المخاطر الظروف الفعلية للمنشأة بشكل مناسب، وقد لا تكون إجراءات المراجعة المخططة الاضافية فعالة في اكتشاف التحريفات الجوهرية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2017، 59).

أما فيما يتعلق بتحديد نطاق الاختبارات الأساسية، فقد أوردت الفقرة (أ/98) بأن حكم المراجع بشأن ما إذا كان نشاط رقابة ذات صلة بالمراجعة، يتأثر بالمخاطر التي قد تعرف عليها المراجع بأنها قد تؤدي إلى تحريف جوهري، وما إذا كان المراجع يعتقد بأنه من المحتمل أن يكون مناسباً لاختبار الفعالية التشغيلية للرقابة في تحديد نطاق الاختبارات الأساسية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2017، 46).

المبحث الثالث القطاع المصرفي الكويتي

يتناول هذا المبحث نبذة عن القطاع المصرفي الكويتي وتاريخه، كما يتضمن نبذة عن البنوك التجارية الكويتية، وعلى النحو الآتي:

تمهيد:

يبلغ عدد المصارف العاملة في الكويت (23) مصرفاً، تشمل مصرفين حكوميين و(21) مصرفاً خاصاً، وتتوزع هذه الأخيرة بين مصارف محلية كويتية عددها (10)، وأخرى مشتركة وأجنبية. وقد بلغ مجمل عدد الفروع الداخلية للمصارف الكويتية المحلية 353 فرعاً. ويمثل القطاع المصرفي في الكويت ثاني أكبر قطاع اقتصادي في البلاد بعد النفط، وله إسهامات كبيرة في الاقتصاد الوطني، حيث قدمت المصارف الكويتية على مر السنوات قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطني وساهمت بصورة كبيرة في نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعد المصارف الكويتية شريان الاقتصاد الوطني والواجهة الخارجية للبلاد من خلال فروعها المنتشرة في عدد كبير من دول العالم. ويعمل في المصارف الكويتية أكثر من 50% من القوة العاملة في القطاع الخاص الكويتي. كذلك فإن القطاع المصرفي الكويتي هو من أكثر القطاعات الاقتصادية تدريباً للموارد البشرية والاكثر استخداماً للتكنولوجيا (موقع اتحاد المصارف العربي، 2017).

نبذة عن البنوك التجارية الكويتية:

1. بنك الكويت الوطني:

في 19 مايو من عام 1952 صدر المرسوم الأميري الخاصّ بإنشاء بنك الكويت الوطني، وفي 15 نوفمبر 1952 افتتح هذا البنك رسمياً باعتباره شركة مساهمة كويتية للقيام بالأعمال المصرفية. وهو أوّل مصرف وطني في دولة الكويت ومنطقة الخليج العربي على الإطلاق. وتأسّس البنك برأسمال قدره ثلاثة عشر مليوناً ومائة ألف روبية، أي ما يعادل مليون دينار كويتي (موقع بنك الكويت الوطني، 2017).

2. بنك الخليج:

تأسس بنك الخليج عام 1960 وحقق منذ ذلك الوقت تقدماً كبيراً جعله مؤسسة رائدة في مجال صناعة الخدمات المالية من خلال شبكة واسعة تضم 56 فرعاً منتشراً في مواقع استراتيجية هامة في الكويت، ويشعر العملاء بالثقة للحصول على أفضل الخدمات المصرفية وأكثرها جودة في بيئة العمل الناجحة للبنك (موقع بنك الخليج، 2017).

3. البنك التجاري:

تأسس البنك التجاري الكويتي في 19 يونيو عام 1960 ويعتبر التجاري ثاني أقدم البنوك الكويتية، ويحرص دائماً على توظيف قاعدته الرأسمالية القوية وخبرته العريقة للقيام بدور متميز في كافة مجالات التمويل والائتمان بدءاً من تمويل الأفراد وحتى تمويل المشاريع العملاقة لمختلف قطاعات النشاط مثل المشاريع الإنشائية ومشاريع الطاقة والبنية التحتية، ومن خلال شبكة فروع مصرفية متكاملة في دولة الكويت (موقع البنك التجاري، 2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. البنك الأهلي الكويتي:

تم إنشاء البنك الأهلي الكويتي في عام 1967 وضم لاحقاً شبكة خدمات مصرفية تضم (31) فرعاً محلياً وفرعين خارجيين في دبي و أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. هذا ويقوم فرع دبي وأبوظبي بتقديم خدمة شاملة للعملاء الكويتيين والإماراتيين. وقد أبرم البنك الأهلي الكويتي اتفاقية شراء 98.5% من أسهم بنك بيروس-مصر (موقع البنك الأهلي الكويتي، 2017).

5. البنك الأهلي المتحد:

أنشئ البنك الأهلي المتحد عام 1971، إلا أن تاريخ وجذور البنك ترجع إلى عام 1941 عندما أنشئ البنك الإمبراطوري الإيراني على يد مجموعة من المستثمرين البريطانيين. وبعد سنتين من هذا التاريخ تغير أسم البنك إلى البنك البريطاني في إيران والشرق الأوسط. وفي الخمسينيات من القرن العشرين تم تغيير أسم البنك مرة أخرى إلى البنك البريطاني للشرق الأوسط، وفي عام 1971 تم تأميم البنك من قبل الحكومة الكويتية وتحويله إلى بنك الكويت والشرق الأوسط بعد سن قانون يمنع مزاولة البنوك الأجنبية للأنشطة المصرفية في الكويت في الأول من أبريل 2010، وبهذا تحول البنك للعمل بالنظام الإسلامي، وصاحب ذلك تغيير أسم البنك مرة أخرى ليصبح البنك الأهلي المتحد (موقع البنك الأهلي المتحد، 2017).

6. بنك برقان:

تأسس بنك برقان عام 1977 كبنك كويتي محلي صغير، ومر منذ بداياته بعدة تطورات وعمليات تكيف ونمو عززت أداءه ودعمته حتى حقق قصة النجاح الذي يعهدها الآن. ويمتلك بنك برقان أكبر شبكة فروع اقليمية في الكويت وتركيا والجزائر والعراق وتونس ولبنان وفلسطين (موقع بنك برقان، 2017).

7. بيت التمويل الكويتي:

يعتبر بيت التمويل الكويتي مؤسسة مصرفية إسلامية رائدة تتبع وتطبق المنهج الإسلامي في كافة تعاملاتها، فهو أول بنك إسلامي يتم تأسيسه في دولة الكويت في عام 1977، ويقدم البنك باقة كبيرة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية (موقع بيت التمويل الكويتي، 2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. بنك الكويت الدولي:

تأسس في عام 1973 وعُرف بداية باسم البنك العقاري الكويتي، وتتضمن أعمال بنك الكويت الدولي بصفته بنكًا إسلاميًا كافة الخدمات المصرفية التي تتضمن قبول الودائع والمعاملات التمويلية والاستثمار المباشر والمرابحة والإجارة المنتهية بالتملك والاستصناع والتورق والبطاقات الائتمانية والوكالة إضافة إلى منتجات أخرى. كما يوجد حاليًا لدى بنك الكويت الدولي شبكة فروع تتألف من 26 فرعًا منتشرة في مختلف أنحاء دولة الكويت (موقع بنك الكويت الدولي، 2017).

9. بنك بوبيان:

بنك بوبيان مصرف إسلامي حديث النشأة تأسس في عام 2004 كبنك يعمل وفق شروط وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء مطبقاً المنهج الإسلامي الصحيح في كافة تعاملاته مع عملائه المستثمرين والمتمولين من الأفراد أو الشركات، وهو أول مصرف إسلامي كويتي يتم تأسيسه في دولة الكويت وفقاً لقانون المصارف الإسلامية رقم 33 لعام 2003. وقد تأسس بموجب المرسوم الأميري رقم 88 بهدف ممارسة كافة الأنشطة المصرفية والمالية والتجارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء (موقع بنك بوبيان، 2017).

10. بنك وربة:

تأسس بنك وربة عام 2010 ليحتل مكانة ريادية في مصاف البنوك العالمية عامة والبنوك الإسلامية بوجه خاص، حيث أنه يقدم مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء. تم تأسيس وربة كبنك مملوك من قبل مختلف شرائح الشعب الكويتي، بحيث يمتلك المواطنون الكويتيون منحة أميرية تقدر بـ 76% من رأس المال بواقع 684 سهماً للفرد الواحد، إلى جانب امتلاك الحكومة الكويتية 24% من اجمالي رأس المال المصرح به والمدفوع والبالغ 100 مليون دينار كويتي (موقع بنك وربة، 2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع الدراسات السابقة

يتناول هذا المبحث عرضاً للدراسات السابقة ذات العلاقة، حيث تم تقسيم الدراسات تبعاً للغة إلى دراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الانجليزية، كما تم ترتيب الدراسات تنازلياً من الأحدث إلى الأقدم، وتم تحديد مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وعلى النحو الآتي:

أولاً: الدراسات باللغة العربية

كبلوتي (2016) "أثر تطبيق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية: دراسة استبيانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمتطلبات الرقابة الداخلية، وبيان أثر تطبيق هذه المتطلبات على الأداء المالي لهذه المؤسسات، ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير استبانة وتوزيعها على العينة الممثلة لمجتمع الدراسة وهم المدققين الداخلين في (50) مؤسسة مساهمة عامة ولاية عنابة، وتم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة. وأظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عينة دراسة تطبق متطلبات نظام الرقابة الداخلية، إلا أن هذا التطبيق متوسط ومحدود، كما أظهرت النتائج عدم وجود تأثير لتطبيق متطلبات نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي مقاس بالنسبة إلى معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على المبيعات، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

أبو حجر ورويحة (2014) "دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر".

هدفت الدراسة إلى بيان دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظام الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، حيث قامت الدراسة على المنهج العلمي المعاصر القائم على المزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، وتم دراسة عدد من الحالات المتعلقة بمتغيرات الدراسة في الشركات المصرية، واستعراض عدد من الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن للمراجعة الداخلية دور فعال في إعادة هيكلة نظام الرقابة الداخلية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تطوراً ملموساً قد حدث لمفهوم المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذنيبات وكفوس (2012) "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي".

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315) ومدى تأثير ذلك على الأداء المالي لهذه الشركات، حيث تم تطبيق الدراسة على (50) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان، وتمت معالجة البيانات باستخدام الإحصائيات الوصفية، كما تم استخدام اختبار (T) وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات. وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تلتزم بتطبيق جميع مقومات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315)، كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية بمقومات الرقابة الداخلية وبين الأداء المالي مقاساً بنسب العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، والعائد على المبيعات كل على حدة.

العازمي (2012) "دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية: دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى بيان دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية، حيث تبنت الدراسة النموذج الأمريكي (COSO)، وتكونت عينة الدراسة من (111) فرداً، حيث تم توزيع استبانة على افراد عينة الدراسة واستخدام الطرق الإحصائية الملائمة لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل بياناتها. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الرقابة الداخلية المتمثلة في: فهم وإدراك الإدارة للهدف من هيكل الرقابة الداخلية، وتكامل مكونات أو أجزاء الرقابة الداخلية، وفاعلية كل جزء من أجزاء هيكل الرقابة الداخلية، وكفاءة إدارة التدقيق الداخلي، ومدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها في تحقيق الأهداف الخاصة بالتقارير المالية وأهداف الالتزام والأهداف التشغيلية في الشركات الصناعية الكويتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محمد (2012) "دور أجهزة الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر".

هدفت الدراسة إلى بيان دور أجهزة الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر في شركة حمورابي العامة للمقاولات الانشائية في العراق، حيث تم تحليل البيانات المالية الصادرة للشركة للسنوات من (2005-2008)، كما تم توزيع

استبانة على (70) موظفاً من موظفي بعض الشركات العامة العاملة في قطاع الانشاءات والتي تتعرض للمخاطر نفسها التي تتعرض لها الشركة عينة البحث لغرض تحديد مكامن القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية وفيما يتعلق بإدارة المخاطر، وتم استخدام اختبار (T) بهدف اختبار فرضيات الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن امتلاك الرقابة الداخلية المقدرة على رقابة وتدقيق جوانب النشاط المختلفة وتوفر تأهيل علمي مناسب وخبرة ومهارة مكتسبة عن طريق المعلومات والمعرفة في أداء العمل، يساهم في الإحاطة الشاملة بالمخاطر المحيطة بالأنشطة الخاصة بالوحدة ويزيد من مقدرته على تطوير الاداء وتحقيق الاهداف الاساسية للوحدة الاقتصادية.

الزبير (2010) "دور نظام الرقابة الداخلية في تقويم الأداء الإداري للمنشآت الصناعية: دراسة حالة شركة سكر كنانة المحدودة".

هدفت الدراسة إلى بيان دور الرقابة الداخلية في تقويم الأداء الإداري للمنشآت الصناعية الخاص بشركة سكر كنانة في الخرطوم، لمعرفة ما يترتب من أثار سلبية على أدائها وتناول بعض المشكلات والصعوبات التي تؤثر على عمل المراجعة الداخلية بالشركة بصفتها جهة رقابية مهمة، وتم توزيع استبانة الدراسة على عينة مكونة من (80) فرداً، كما تم استخدام الطرق الاحصائية لتحليل بيانات الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية الذي تطبقه شركة سكر كنانة نظام ذو كفاءة عالية، كما أظهرت النتائج أن أداء المنشأة يعتمد على مكونات نظام الرقابة الداخلية من نظام رقابة داخلية، وضبط داخلي، ومراجعة أداء، كما أظهرت النتائج أن تأهيل الكوادر في المنشأة يؤدي إلي ايجاد نظام رقابي ذو كفاءة عالية.

أحمد (2010) "دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة إلى بيان دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء مؤسسة تعاونية الحبوب في الجزائر، حيث تم توزيع استبانة الدراسة على (55) موظفاً وموظفة من المستويات الإدارية العليا والوسطى في المؤسسة، كما تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا للتحقق من ثبات أداة الدراسة، إضافة لاختبار (T) للعينة الواحدة لاختبار فرضيات الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن الرقابة الداخلية ومن خلال أدواتها المختلفة المتمثلة الموازنات التخطيطية، ومحاسبة المسؤولية، وتقييم الأداء، وكذلك خلية الرقابة الداخلية التي تعتبر أحد أدوات الرقابة المالية تعمل على تحسين أداء المؤسسة من خلال تقييم الأداء الفعلي وذلك بمقارنته مع الأداء المخطط، واستخراج الفرق ومعرفة أسباب الانحراف عن ما تم التخطيط له، واقتراح الحلول اللازمة وتقديمها للإدارة العليا، كما أظهرت النتائج أن المؤسسة وحتى تستطيع تحقيق نتائج مرضية لأصحاب المشروع (المساهمين) يجب عليها تصميم وتطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية.

هلدني والغبان (2009) "دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق".

هدفت الدراسة إلى دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، حيث تكونت عينة الدراسة من (10) مصارف عراقية في إقليم كردستان، وتم توزيع استبانة على عينة الدراسة البالغ عددهم (188) موظفاً، وتم تطبيق اختبار (T-test) للعينة الواحدة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود حاجة لرقابة داخلية فاعلة تواكب التطورات في بيئة تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يسهل من إمكانيات تكاملها مع الأنظمة المعلوماتية الإدارية والمالية، كما يتطلب البحث باستمرار في إمكانية تحديثها وتطويرها لتحقق أهدافها ضمن معايير الوقت والجهد والتكلفة وتحقيق أقصى ما يمكن من الكفاءة والفاعلية والاقتصادية، كذلك أظهرت النتائج وجود دور لأساليب الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات في تحقيق كل من ضمان صحة ومصداقية المعلومات المعدة من قبل المصارف، بجانب تنمية الكفاية الإنتاجية في واجبات ومهام المصارف، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية والمحاسبية المرسومة من قبل الإدارة، وحماية الموجودات والملفات والمعلومات في المصارف، وكشف الأخطاء والغش والتلاعب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بركات (2007) "مدى إدراك الشركات الأردنية المساهمة العامة لأهمية الرقابة الداخلية".

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى ادراك الشركات المساهمة العامة الأردنية لأهمية الرقابة الداخلية، حيث تكونت عينة الدراسة من (60) شركة أردنية مدرجة في سوق عمان المالي من مختلف الأنشطة الاقتصادية من الشركات العاملة في المجال الصناعي والمجال المالي والمجال الزراعي، إضافة لعدد من الشركات العاملة في المجال التجاري، حيث تم تحليل البيانات الخاصة بالشركات عينة الدراسة وفقاً للأساليب الاحصائية الملائمة. وأظهرت نتائج الدراسة توافر أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات عينة الدراسة، اضافة إلى توافر لجان التدقيق لدى الشركات المساهمة الأردنية التي تم تطبيق الدراسة عليها، من جهة أخرى أظهرت نتائج الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية يلعب دوراً مهماً في تحقيق الأداء الفعال.

الشراري (2006) "العلاقة بين الرقابة الداخلية وأداء الموظفين في المؤسسة العامة للتقاعد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الموظفين".

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الرقابة الداخلية وأداء الموظفين في المؤسسة العامة للتقاعد في المملكة العربية السعودية في المستويات الإدارية المختلفة، حيث تم توزيع استبانة الدراسة على (120) فرداً من العاملين في المؤسسة العامة للتقاعد، كما تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين عناصر الرقابة الداخلية مجتمعة والمتمثلة في التشريعات، وكفاءة الموارد البشرية، والتكنولوجيا المستخدمة، والحوافز، وأهداف نظام الرقابة الداخلية من جهة، وبين أداء الموظفين في المؤسسة العامة للتقاعد من جهة أخرى، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الذاتية وبين أداء الموظفين، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين البيئة التنظيمية المحيطة وبين أداء الموظفين.

الججاوي (2006) "تحليل أهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات: دراسة استكشافية لعينة من مراقبي الحسابات بالعراق".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة إلى تحليل أهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات، حيث شملت الدراسة عينة مختارة عشوائياً من مراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين العاملين في القطاع الخاص العراقي بواقع (200) فرداً، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة تم توزيعها على أفراد العينة، كما تم استخدام اختبار (T) بهدف اختبار فرضيات الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين المجيبين من أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بدرجة أهمية كل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية، كما أظهرت النتائج أن مراقبي الحسابات يضعون نظام المعلومات والاتصال بالمرتبة الأولى بناءً على درجة أهميته، يليه عنصر الأنشطة الرقابية، ثم المتابعة والإشراف، ثم البيئة الرقابية، وأخيراً عنصر تقييم المخاطر.

ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية

Hsiung & Wang (2014) "Factors of Affecting Internal Control Benefits under ERP System: An Empirical Study in Taiwan".

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على الرقابة الداخلية في بيئة نظم تخطيط موارد المنشأة، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي لتحديد العوامل الخاصة بالدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (30) شركة من الشركات التايوانية المدرجة في سوق الأوراق المالية، حيث تم استخدام عدد من الطرق الاحصائية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود عدد من العوامل المؤثرة في الرقابة الداخلية والتي ترتبط ببيئة نظم تخطيط موارد المنشأة مثل النظام، وجودة المعلومات، وجودة الخدمات، وجودة الرقابة الداخلية، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ايجابي لتنفيذ الرقابة الداخلية في بيئة نظم تخطيط موارد المنشأة على تحسين الرقابة الداخلية في المنشآت. وأوصت الدراسة بضرورة تنفيذ الرقابة الداخلية في ظل بيئة نظم تخطيط موارد المنشأة.

Olatunji (2009) "Impact of Internal Control System in Banking Sector in Nigeria, Pakistan".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت ه الدراسة إلى التحقق من مفهوم أن فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية هـو المقيـاس الأفضل لمراقبة ومنع واكتشاف الغش، ولا سيما في القطاع المصرفي، حيث تم تطبيق الدراسة على (9) بنوك عاملة في نيجيريا، وقـد اسـتخدم الباحـث المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات، كما تم استخدام اختبار (T) بهدف اختبار فرضيات الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن وظائف منع الغش والكشف عنها ومراقبتها متشابكة، كما يعمل الثلاثـة معاً للقضاء على اتجاهات الغش والاحتيال، والرقابة الداخلية هي ذات أهمية كبيرة في الكشف عن لتزوير ومنعه في القطاع المصرفي في نيجيريا.

Weili & McVay (2005) "The Disclosure of Material Weaknesses in Internal Control after the Sarbanes-Oxley Act".

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن نقاط الضعف الهامة في الرقابة الداخلية بعد قانون أوكـسلي، حيث ركزت الدراسة على إيجاد نقطة ضعف واحدة على الأقل في نظام الرقابة الداخليـة، وقد تم جمع البيانات والمعلومات من الاستبيانات الموزعة على عـدد مـن المـديرين والعاملين في وحدات الرقابة الداخلية في (260) شركة من الشركات الأمريكية، وتم تحليل هذه المعلومات بالطرق الإحصائية. وأظهرت نتائج الدراسة أن نقاط الضعف في الرقابة الداخلية تتمثل فـي عـدم الاسـتغلال الجيـد للموارد، وعدم توفر الرقابة المحاسبية، كما أن نقاط الضعف تتجه إلى التعلق بسياسات الاعتراف بالإيراد، أو السياسات غير ذات الكفاءة، والنقص في فصل

الوظائف، والعجـز فـي إجـراءات ومعالجة التقارير عند نهاية الفترة المحاسبية والسياسات والتسويات غير الملائمة للحسابات، كما أظهرت النتائج أن أكثر نقاط الضعف شيوعاً تحدث في الحسابات الجاريـة للمـستحقات مثـل الحسابات المدينة والمخزون السلعي، وأن الإفصاح عن نقاط الضعف الهامة من قبل الإدارة هـو أيضاً يصف على الغالب مشكلات الرقابة الداخلية في الحسابات المعقدة مثل حـسابات ضـريبة الدخل والمشتقات المالية.

Spira & Page (2003) "Risk Management: The Reinvention of Internal Control and the Changing Role of Internal Audit".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة إلى بيان طبيعة وظائف الرقابة الداخلية في ظل التحكم المؤسسي (الحوكمة) في المملكة المتحدة، حيث تم توزيع أداة الدراسة (الاستبانة) على عينة مكونة من (30) مدققاً داخلياً من العاملين في المملكة المتحدة، وتم استخدام عدد من الطرق الاحصائية مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، إضافة إلى اختبار كرونباخ ألفا بهدف التحقق من ثبات أداة الدراسة، كما تم استخدام اختبار (T) لاختبار فرضيات الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن اسلوب التنظيم الذاتي للإجراءات يعد كجزء من مصادر الرقابة وسياسات التحكم المؤسسي، كما أظهرت نتائج الدراسة أن مواكبة التطورات في متطلبات تقارير التحكم المؤسسي يوفر الفرصة المناسبة لتحديد المخاطر المرتبطة بذلك والدور الجديد للمدقق الداخلي لتقليل هذه المخاطر.

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة مفهوم الرقابة الداخلية وعلاقته بالعديد من المتغيرات المختلفة، كما تناولت الدراسات السابقة عدداً مختلفاً من مجتمعات الدراسة العربية والأجنبية، إلا أن الدراسة الحالية تناولت مدى التزام البنوك التجارية العاملة بدولة الكويت بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثرها على الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجين، فضلاً على أن الدراسة الحالية ركزت على مقومات نظام الرقابة الداخلية الفعال وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (315)، وهو ما لم تتناوله أي من الدراسات السابقة على حد اطلاع الباحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة وعينتها

أداة الدراسة

صدق الأداة وثباتها

أساليب جمع البيانات

المعالجة الإحصائية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل منهجية الدراسة ومتغيراتها، إضافة لمجتمع الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها، كما يتناول عرضاً لاختبار ثبات أداة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

منهجية الدراسة:

تبنت الدراسة الحالية المنهجين النظري والتطبيقي، حيث تناول المنهج النظري الرقابة الداخلية، إضافة لعرض الدراسات السابقة ذات العلاقة. أما المنهج التطبيقي تمثل في بناء استبانة يقاس من خلالها مدى التزام البنوك التجارية العاملة بدولة الكويت بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثرها على الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجين.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من مجموع المدققين العاملين في مكاتب التدقيق في دولة الكويت والبالغ عددها (60) مكتباً وفقاً لدليل مراقبي الحسابات ومكاتب التدقيق لعام (2014) الصادر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وهو أحدث دليل صدر عن الجمعية، وقد بلغ عددهم (400) مدققاً ومدققة. وبعد حصر المجتمع تم اختيار عينة الدراسة بواقع (200) مدقق ومدققة من ذوي الخبرات السابقة في التدقيق على عمل البنوك الكويتية، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (200) استبانة تم توزيعها على المدققين من أفراد عينة الدراسة، وكان عدد الاستبانات المسترجعة والصالحة للتحليل (193) استبانة، وبنسبة استرداد بلغت (96.5%)، لتصبح هذه العينة ممثلة للعينة النهائية للدراسة، والجدول (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (1)

أفراد عينة الدراسة

الاستبانات الموزعة		الاستبانات المستردة		الاستبانات الصالحة للتحليل	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
200	%100	193	%96.5	193	%96.5

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة في جمع البيانات، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Five-Likert Scale) المكون من خمس درجـات على النحو التـالي: (معارض بشدة، معارض، محايد، موافق، موافق بشدة) خصص لها الـدرجـات (1، 2، 3، 4، 5) على التوالي، مع ملاحظة أن متوسط درجات سلم الإجابة هو (3). وكذلك فقد تم قياس درجة الاهمية للبعد الرئيسي والابعاد الفرعية اعتماداً على درجة التقييم للفقرات المكونة لكل بعد طبقاً لاستجابات عينة الدراسة، واستنادا إلى مبدأ تصحيح أداة الدراسة حسب الأوزان النسبية التالية:

1. **درجة التقييم منخفضة: وتمثلها الفقرات التي لها متوسط تقييم أقل من (2.33).**
2. **درجة التقييم متوسطة: وتمثلها الفقرات التي لها متوسط تقييم بين (2.33-3.66).**
3. **درجة التقييم مرتفعة: وتمثلها الفقرات التي لها متوسط تقييم اكبر من (3.66).**

صدق الأداة وثباتها:

لغايات التأكد من صدق الاستبانة تم توزيع الاستبانة بصورتها الأولية على عدد من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة آل البيت والجامعات الأردنية في تخصص المحاسبة (ملحق 2)، سعياً لقياس مدى قدرة الاستبانة على تحقيق أهدافها التي وضعت من أجلها، وتم الأخذ بملاحظات المحكمين حول فقرات الاستبانة من حيث وضوح وسلامة صياغة فقرات الاستبانة وملاءمتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث قام الباحث بإضافة وحذف ودمج وإعادة صياغة عدد من الفقرات بناءً على تعليمات المحكمين.

كما تم تطبيق مقياس كرونباخ الفا (Cronbach Alfa)

لغرض التحقق من ثبات اداة الدراسة وفقا لاستجابات عينة الدراسة. وعلى الرغم من ان قواعد القياس الواجب الحصول عليها غير محددة الا ان الحصول على (Alfa≥0.70) يعد من الناحية التطبيقية للعلوم التربوية والانسانية بشكل عام امراً مقبولاً (Sekaran & Bougie, 2015). والجدول (2) يبين نتائج ثبات أداة الدراسة كما يلي:

جدول (2)

معاملات ثبات الاتساق الداخلي لبعد الدراسة الرئيسي والابعاد الفرعية له (قيم كرونباخ الفا)

البعد	عدد الفقرات	قيمة (α) الفا
مقومات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315).	5	0.77
أدلـة الإثبـات الداخلية والخارجية.	10	0.85
المعوقات.	8	0.81
الاختبارات الأساسية للمدققين الخارجيين.	7	0.80

يظهر الجدول (2) اعلاه قيم معاملات ثبات الاتساق الداخلي لبعد الدراسة الرئيسي والأبعاد الفرعية التابعة له، حيث تراوحت قيم معامل (كرونباخ الفا) للأبعاد الفرعية من (0.77 - 0.85)، فيما بلغت قيمة المعامل للبعد الرئيسي او للاستبانة الكلية (0.89)، وتدل هذه القيمة على أن اداة الدراسة لها معامل ثبات عال يمكنها من تحقيق اغراض الدراسة (Sekaran & Bougie, 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وصف المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة:

جدول (3)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	بكالوريوس	116	0.60
	دبلوم عالي	10	0.05
	ماجستير	33	0.17
	دكتوراه	14	0.08
	أخرى	20	0.10
	المجموع	193	100.0
الخبرة	اقل من 5 سنوات	27	0.15
	5- اقل من 10 سنوات	43	0.22
	10- اقل من 15 سنة	53	0.27
	15 سنة فأكثر	70	0.36
	المجموع	193	100.0
الشهادات المهنية	CPA	7	0.03
	CIA	11	0.06
	CMA	18	0.09
	اخرى	84	0.44
	لا يوجد	73	0.38

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	المجموع	193	100.0

يلاحظ من الجدول (3) اعلاه ان نسبة حملة درجة البكالوريوس شكلت اعلى نسبة بلغت (60.0%)، تلاهم حملة درجة الماجستير بنسبة (17.0%). في حين شكلت فئة الخبرة العملية (15 سنة فاكثر) اعلى نسبة بلغت (36.0%)، تلتها الفئة من (10 - الى اقل 15) سنة حيث شكلت ما نسبته (27.0%). اما فيما يتعلق بالشهادات المهنية لأفراد عينة الدراسة فقد تمركزت ضمن الفئة (شهادات أخرى) حيث شكلت نسبة (44.0%)، تلتها الفئة (لا يوجد) بنسبة (38.0%).

أساليب جمع البيانات:

تمثلت مصادر جمع البيانات على النحو الآتي:

- المصادر الأولية: قام الباحث ببناء استبانة لجمع البيانات حول مدى التزام البنوك التجارية العاملة بدولة الكويت بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثرها على الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجين.
- المصادر الثانوية: قام الباحث باستعراض الكتب والدراسات السابقة والدوريات حول الرقابة الداخلية والاختبارات الأساسية.

المعالجة الإحصائية:

قام الباحث باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لمعالجة البيانات التي سيتم جمعها من أفراد عينة الدراسة وتحليلها، عبر استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بالاستبانة.
- اختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات أداة الدراسة والتأكد من درجة الاتساق الداخلي للاستبانة.
- اختبار الانحدار الخطي البسيط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

اختبار فرضيات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً تفصيلياً لنتائج الدراسة وفقاً لما تم التوصل إليه من تحليل بيانات، على النحو التالي:

تحليل البيانات:

- قياس درجة الاهمية الكلية لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة الاهمية الكلية لمتغيرات الدراسة

الرقم	البعـــــــــــد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية
1	متطلبات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315).	3.98	0.758	2	مرتفعة
2	الاختبارات الأساسية للمدققين الخارجيين.	4.04	0.758	1	مرتفعة
3	أدلـة الإثبـات الداخلية والخارجية.	3.97	0.668	3	مرتفعة
4	معوقات الالتزام بمتطلبات الرقابة الداخلية.	3.17	0.681	4	متوسطة
الكلـــــــــــي		3.79	0.716	-	مرتفعة

يبين الجدول (4) أعلاه أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الدراسة كانت مرتفعة. وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول الابعاد الفرعية بين (3.17 – 4.04)، حيث حقق بعد الاختبارات الأساسية للمدققين الخارجيين أعلى درجة اهمية بمتوسط حسابي (4.04) وانحراف معياري (0.758)، تلاه بعد متطلبات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315) بمتوسط حسابي (3.98) وانحراف معياري (0.758)، ثم بعد أدلـة الإثبـات الداخلية والخارجية بمتوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (0.668)، فيما حقق بعد معوقات الالتزام بمتطلبات الرقابة الداخلية أدنى درجة اهمية بمتوسط حسابي (3.17) وانحراف معياري (0.681).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قياس درجة الاهمية لبعد الاختبارات الأساسية للمدققين الخارجيين:

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة الاهمية لبعد الاختبارات الأساسية للمدققين الخارجيين والفقرات المكونة له حسب استجابات عينة الدراسة

الرقم	الفقـــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية
6	تحديد المصادر المتوقعة للمخاطر الجوهريـة	4.36	0.730	3	مرتفعة
7	الحصول على خطاب تمثيل يحـدد مسؤولية المدقق الخارجي حول منع واكتشاف الأخطاء الجوهرية	3.65	0.737	5	متوسطة
8	تطبيق إجراءات تدقيق مفصلة لقيود التسويات المحاسبية التي تتم في البنك قبيل نهاية الفترة المالية	4.55	0.614	1	مرتفعة
9	إجراء الاختبارات اللازمة لفحص مدى وصحة عينة مناسبة من المعاملات المحوسبة	3.64	0.864	6	متوسطة
10	مقارنة إجراءات المراجعة التحليليـة مثـل مقارنة المبيعات وتكلفة المبيعات الفعلية بتلك التي كان قـد توقعها المدقق	4.49	0.715	2	مرتفعة
11	إجراء مقابلات مع الموظفين ممـن هـم فـي مواقع يحتمل فيها نشوء تحريفات أو أخطاء جوهرية	3.98	0.941	4	مرتفعة
12	مراجعة وفحص المصروفات الكبيـرة وغيـر العادية	3.60	0.703	7	متوسطة
	الكلـــــــــــي	4.04	0.758	-	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول (5) أعلاه أن المتوسط الحسابي الكلي لأهمية لبعد الاختبارات الأساسية للمدققين الخارجيين حسب استجابات عينة الدراسة قد بلغ (4.04) طبقا لمقياس ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري (0.758)، ومعبرا عن درجة اهمية مرتفعة. وقد تراوحت الاوساط الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول الفقرات المكونة لهذا البعد من (3.60 – 4.55)، حيث حققت الفقرة رقم (8) ومحتواها "تطبيق إجراءات تدقيق مفصلة لقيود التسويات المحاسبية التي تتم في البنك قبيل نهاية الفترة المالية" أعلى درجة اهمية بمتوسط حسابي (4.55) وانحراف معياري (0.614). فيما حققت الفقرة رقم (12) ومحتواها "مراجعة وفحص المصروفات الكبيـرة وغيـر العادية" أدنى درجة اهمية بمتوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (0.703).

وكما يلاحظ من النتائج اعلاه ان الانحرافات المعيارية للاستجابات كانت منخفضة نوعا ما، مما يعكس حالة التوافق وتقارب الآراء بشكل عام فيما يتعلق بأهمية بعد الاختبارات الأساسية للمدققين الخارجيين حسب استجابات عينة الدراسة.

- قياس درجة الاهمية لبعد متطلبات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315):

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة الاهمية لبعد متطلبات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315) والفقرات المكونة له حسب استجابات عينة الدراسة

الرقم	الفقـــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية
1	يتم الحرص على تفهم طبيعة نشاط البنك وبيئته الداخلية	4.40	0.682	1	مرتفعة
2	تتم مراعاة بيئة الرقابة الداخلية للبنك	4.20	0.610	2	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3	يتم تطبيق الاختبارات اللازمة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية	3.66	0.869	3	متوسطة
4	يتم التأكد من كفاية وملائمة أدلة الإثبات	3.65	0.866	4	متوسطة
الكلـــــــــــي		3.98	0.758	-	مرتفعة

يبين الجدول (6) أعلاه أن المتوسط الحسابي الكلي لأهمية لبعد مقومات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315) حسب استجابات عينة الدراسة قد بلغ (3.98) طبقا لمقياس ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري (0.758)، ومعبرا عن درجة اهمية مرتفعة. وقد تراوحت الاوساط الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول الفقرات المكونة لهذا البعد من (3.65 – 4.40)، حيث حققت الفقرة رقم (1) ومحتواها " يتم الحرص على تفهم طبيعة نشاط البنك وبيئته الداخلية " أعلى درجة اهمية بمتوسط حسابي (4.40) وانحراف معياري (0.682). فيما حققت الفقرة رقم (4) ومحتواها " يتم التأكد من كفاية وملائمة أدلة الإثبات " أدنى درجة اهمية بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0.866).

وكما يلاحظ من النتائج اعلاه ان الانحرافات المعيارية للاستجابات كانت منخفضة نوعا ما، مما يعكس حالة التوافق وتقارب الآراء بشكل عام فيما يتعلق بأهمية بعد مقومات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315) حسب استجابات عينة الدراسة.

- قياس درجة الاهمية لبعد أدلـة الإثبـات الداخلية والخارجية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة الاهمية لبعد أدلـة الإثبـات الداخلية والخارجية والفقرات المكونة له حسب استجابات عينة الدراسة

الرقم	الفقـــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية
13	الحصول على أدلـة الإثبـات الخارجية ومن جهات مستقلة ما أمكن	3.84	0.723	7	مرتفعة
14	الحصول على أدلـة الإثبـات المباشرة بدلاً من غير المباشرة	4.13	0.607	5	مرتفعة
15	الحصول على الأدلة المكتوبة أو المسجلة إلكترونياً بدلاً من أدلة الإثبات الشفهية	4.30	0.698	2	مرتفعة
16	استخدام الاستقصاءات المناسبة من الموظفين المعنيين بالعمليات التي يتم فحصها	4.11	0.621	6	مرتفعة
17	تطبيق أساليب التحقق الفعلـي من وجود الأصول بدلاً من الاعتماد على أرصدتها الدفترية فقط	3.46	0.792	10	متوسطة
18	المشاركة في عمليـة الجـرد الفعلي للمخزون	3.55	0.798	9	متوسطة
19	توفر عنصر الدقة فـي أدلـة الإثبـات الداخلية	4.35	0.740	1	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

20	توفر عنصر اكتمال المعلومات في أدلة الإثبات الداخلية	4.16	0.605	4	مرتفعة
21	الموازنة بين تكلفة الحصول على أدلة الإثبات والفائدة المعلوماتية المحققة من الأدلة	3.66	0.588	8	متوسطة
22	ممارسة الشك المهني في تقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات	4.18	0.505	3	مرتفعة
الكلـــــــــــي		3.97	0.668	-	مرتفعة

يبين الجدول (7) أعلاه أن المتوسط الحسابي الكلي لأهمية لبعد أدلة الإثبات الداخلية والخارجية حسب استجابات عينة الدراسة قد بلغ (3.97) طبقا لمقياس ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري (0.668)، ومعبرا عن درجة اهمية مرتفعة. وقد تراوحت الاوساط الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول الفقرات المكونة لهذا البعد من (3.46 – 4.35)، حيث حققت الفقرة رقم (19) ومحتواها " يساهم توفر عنصر الدقة في أدلة الإثبات الداخلية في تحسين مستوى الاختبارات الأساسية " أعلى درجة اهمية بمتوسط حسابي (4.35) وانحراف معياري (0.740). فيما حققت الفقرة رقم (17) ومحتواها " يعمل تطبيق أساليب التحقق الفعلي من وجود الأصول بدلاً من الاعتماد على أرصدتها الدفترية فقط على تحسين مستوى الاختبارات الأساسية " أدنى درجة اهمية بمتوسط حسابي (3.46) وانحراف معياري (0.792).

وكما يلاحظ من النتائج اعلاه ان الانحرافات المعيارية للاستجابات كانت منخفضة نوعا ما، مما يعكس حالة التوافق وتقارب الآراء بشكل عام فيما يتعلق بأهمية بعد أدلة الإثبات الداخلية والخارجية حسب استجابات عينة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قياس درجة الاهمية لبعد المعوقات:

جدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة التقييم لبعد المعوقات والفقرات المكونة له حسب استجابات عينة الدراسة

الرقم	الفقـــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاهمية
23	هناك عدم توفر للفهم الكافي لطبيعة نشاط البنك وبيئته الداخلية	3.19	0.769	3	متوسطة
24	هناك عدم مراعاة لبيئة الرقابة الداخلية للبنك	3.28	0.627	2	متوسطة
25	هناك عدم تطبيق للإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم مخاطر الاحتيال المادي والأخطاء الجوهرية	3.00	0.948	8	متوسطة
26	هناك عدم تأكد من كفاية وملائمة أدلة الإثبات	3.18	0.768	4	متوسطة
27	هناك عدم توثيق لأدلة الإثبات	3.45	0.578	1	متوسطة
28	هناك عدم تعاون كامل بين المدقق الخارجي والداخلي فيما يتعلق بتحديد إجراءات الرقابة الداخلية	3.13	0.555	5	متوسطة
29	هناك عدم تعاون كامل بين المدقق الخارجي والداخلي فيما يتعلق بتقييم مخاطر الرقابة	3.08	0.605	6	متوسطة
30	هناك عدم تعاون كامل بين المدقق الخارجي والداخلي فيما يتعلق بتنفيذ اختبارات الرقابة	3.06	0.599	7	متوسطة
	الكلـــــــــي	3.17	0.681	-	متوسطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول (8) أعلاه أن المتوسط الحسابي الكلي لأهمية لبعد المعوقات حسب استجابات عينة الدراسة قد بلغ (3.17) طبقا لمقياس ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري (0.681)، ومعبرا عن درجة اهمية متوسطة. وقد

تراوحت الاوساط الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول الفقرات المكونة لهذا البعد من (3.00 – 3.45)، حيث حققت الفقرة رقم (27) ومحتواها "هناك عدم توثيق لأدلة الإثبا " أعلى درجة اهمية بمتوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (0.578). فيما حققت الفقرة رقم (17) ومحتواها "هناك عدم تعاون كامل بين المدقق الخارجي والداخلي فيما يتعلق بتنفيذ اختبارات الرقابة" أدنى درجة اهمية بمتوسط حسابي (3.06) وانحراف معياري (0.599).

وكما يلاحظ من النتائج اعلاه ان الانحرافات المعيارية للاستجابات كانت منخفضة نوعا ما، مما يعكس حالة التوافق وتقارب الآراء بشكل عام فيما يتعلق بأهمية بعد المعوقات حسب استجابات عينة الدراسة.

اختبار فرضيات الدراسة:

- فرضية الدراسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات الرقابة الداخلية وفق معيار التدقيق الدولي رقم (315) بتقليل الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجين في البنوك التجارية العاملة بدولة الكويت.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة أثر متطلبات الرقابة الداخلية وفق معيار التدقيق الدولي رقم (315) بتقليل الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجين في البنوك التجارية العاملة بدولة الكويت، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (9) هذه النتائج:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (9)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الأولى

المجال	R	R2	T المحسوبة	B	Sig.	القرار الإحصائي
متطلبات الرقابة الداخلية	.553	.306	5.669	.661	0.000	رفض الفرضية العدمية

مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) والقيمة الجدولية ل T = 1.658

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (9) أن قيمة T المحسوبة هي (5.669) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.658)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات الرقابة الداخلية وفق معيار التدقيق الدولي رقم (315) بتقليل الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجين في البنوك التجارية العاملة بدولة الكويت"، وهذا ما يؤكده قيمة مستوى الدلالة (Sig.) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 5%، كما تشير إلى أن معامل الارتباط R بلغ (.553) عند مستوى دلالة (α =0.05)، أما معامل التحديد والذي يشير إلى درجة التباين فان المتغير المستقل (R^2) يفسر ما نسبته (.306) من التباين في المتغير التابع. كما بلغت قيمة درجة التأثير B (.661) إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

- فرضية الدراسة الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدلة الإثبات الداخلية والخارجية على الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجيين في البنوك التجارية الكويتية.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة أثر أدلة الإثبات الداخلية والخارجية على الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجيين في البنوك التجارية الكويتية، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (10) هذه النتائج:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (10)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الثانية

المجال	R	R2	T المحسوبة	B	Sig.	القرار الإحصائي
أدلة الإثبات الداخلية والخارجية	.611	.374	6.603	.692	0.000	رفض الفرضية العدمية

مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) والقيمة الجدولية ل T = 1.658

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (10) أن قيمة T المحسوبة هي (6.603) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.658)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدلة الإثبات الداخلية والخارجية على الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجيين في البنوك التجارية الكويتية"، وهذا ما يؤكده قيمة مستوى الدلالة (Sig.) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 5%، كما تشير إلى أن معامل الارتباط R بلغ (.611) عند مستوى دلالة (α =0.05)، أما معامل التحديد والذي يشير إلى درجة التباين فان المتغير المستقل (R^2) يفسر ما نسبته (.374) من التباين في المتغير التابع. كما بلغت قيمة درجة التأثير B (.692) إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

- **فرضية الدراسة الثالثة: لا يوجد أثر لمعوقات التزام البنوك التجارية بدولة الكويت بمتطلبات الرقابة الداخلية على الاختبارات الأساسية للمدققين الخارجيين.**

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة أثر معوقات التزام البنوك التجارية بدولة الكويت بمتطلبات الرقابة الداخلية على الاختبارات الأساسية للمدققين الخارجيين، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (11) هذه النتائج:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (11)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الثالثة

المجال	R	R2	T المحسوبة	B	Sig.	القرار الإحصائي
معوقات الالتزام بمتطلبات الرقابة الداخلية	.692	.479	8.193	.698	0.000	رفض الفرضية العدمية

مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) والقيمة الجدولية ل T = 1.658

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (11) أن قيمة T المحسوبة هي (8.193) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.658)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه "يوجد أثر لمعوقات التزام البنوك التجارية بدولة الكويت بمتطلبات الرقابة الداخلية على الاختبارات الأساسية للمدققين الخارجيين"، وهذا ما يؤكده قيمة مستوى الدلالة (Sig.) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 5%، كما تشير إلى أن معامل الارتباط R بلغ (.692) عند مستوى دلالة (α =0.05)، أما معامل التحديد والذي يشير إلى درجة التباين فان المتغير المستقل (R^2) يفسر ما نسبته (.479) من التباين في المتغير التابع. كما بلغت قيمة درجة التأثير B (.698) إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج

التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة وتوصياتها وفقاً لما تم عرضه في فصول الدراسة، وفيما يلي تفصيل بذلك:

النتائج:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الدراسة كانت مرتفعة، حيث جاء في الرتبة الأولى بعد الاختبارات الأساسية للمدققين الخارجيين، تلاه بعد متطلبات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315)، ثم بعد أدلة الإثبات الداخلية والخارجية، فيما جاء بعد معوقات الالتزام بمتطلبات الرقابة الداخلية في الرتبة الأخيرة.
2. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات الرقابة الداخلية وفق معيار التدقيق الدولي رقم (315) بتقليل الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجين في البنوك التجارية العاملة بدولة الكويت.
3. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأدلة الإثبات الداخلية والخارجية على الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجيين في البنوك التجارية الكويتية.
4. كذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لمعوقات التزام البنوك التجارية بدولة الكويت بمتطلبات الرقابة الداخلية على الاختبارات الأساسية للمدققين الخارجيين.

التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج في الدراسة، وما تم عرضه سابقاً توصي الدراسة بما يلي:

1. أهمية قيام إدارات التدقيق في البنوك التجارية الكويتية بالتأكد من كفاية وملائمة أدلة الإثبات عند إجراء عملية التدقيق، حيث حصلت هذه الفقرة على أقل متوسط حسابي ببعد مقومات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. ضرورة مراجعة وفحص المصروفات الكبيرة وغير العادية وذلك سعياً لتحسين مستوى الاختبارات الأساسية، حيث حصلت هذه الفقرة على أقل متوسط حسابي ببعد الاختبارات الأساسية للمدققين الخارجيين.
3. ضرورة تطبيق أساليب التحقق الفعلي من وجود الأصول بدلاً من الاعتماد على أرصدتها الدفترية فقط، حيث حصلت هذه الفقرة على أقل متوسط حسابي ببعد أدلة الإثبات الداخلية والخارجية.
4. أهمية تعزيز التعاون الكامل بين المدقق الخارجي والداخلي فيما يتعلق بتنفيذ اختبارات الرقابة، حيث حصلت هذه الفقرة على أقل متوسط حسابي ببعد المعوقات.
5. أهمية الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية من قبل المعنيين في إدارات التدقيق في البنوك التجارية الكويتية.
6. أهمية إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول الرقابة الداخلية، وكذلك حول الاختبارات الأساسية، وذلك نظراً لأن الباحث لم يجد على حد اطلاعه دراسات مقاربة لهذا الموضوع على مستوى دولة الكويت فيما يتعلق بالبنوك التجارية الكويتية على وجه الخصوص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو حجر، سامح، ورويحة، إيمان (2010) دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر، المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 27-29 أيلول/سبتمبر.

الاتحاد الدولي للمحاسبي (2012) تقويم وتحسين الرقابة الداخلية بالمنشآت: دليل الممارسات الجيدة الدولية، ترجمة وتعريب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض.

الاتحاد الدولي للمحاسبين (2007) إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، ترجمة وتعريب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

الاتحاد الدولي للمحاسبين (2014) المعايير الدولية للتدقيق: النسخة العربية، الطبعة الأولى، أيلول، المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

أحمد، وجدان (2010) دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

بركات، عبد الله (2007) مدى إدراك الشركات الأردنية المساهمة العامة لأهمية الرقابة الداخلية، المجلة العربية للإدارة، 27 (1): 89-110.

الججاوي، طلال (2006) تحليل أهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات: دارسة استكشافية لعينة من مراقبي الحسابات، المجلة العربية للإدارة، 26 (1):35-63.

الجربوع، يوسف (2004) فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة هذه الفجوة، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، 12 (2): 367-380.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2015) إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجدوة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة وتعريب جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (2014) دليل مراقبي الحسابات ومكاتب التدقيق، منشورات جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، الكويت.

حماد، طارق (2007) موسوعة معايير المراجعة: شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية.

خمقاني، محمد، وصديقي، مسعود (2014) اختبار فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الخامس، 141-152.

ذنيبات، علي، وكفوس، نوال (2012) مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي، مجلة دراسات، 39 (1): 29-46.

الزبير، هداية (2010) دور نظام الرقابة الداخلية في تقويم الأداء الإداري للمنشآت الصناعية: دراسة حالة شركة سكر كنانة المحدودة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

الزعبي، زياد (2014) مدى إدراك المحاسبين القانونيين في الأردن لاختبار فعالية الرقابة الداخلية عند تدقيق البيانات المالية في الشركات المساهمة العامة، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الأول، 1-23.

سرايا، محمد (2007) أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل: الإطار النظري المعايير والقواعد، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

سلام، صبحي (2015) الفساد المالي والإداري كظاهرة وأساليب علاجها، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان.

سلامة، رأفت، وكلبونة، أحمد، وزريقات، عمر (2011) علم تدقيق الحسابات العملي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشراري، علي (2006) العلاقة بين الرقابة الداخلية وأداء الموظفين في المؤسسة العامة للتقاعد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الموظفين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

العازمي، فايز (2012) دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

قاسم، عبد الرزاق (2006) تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

كبلوتي، حمزة (2016) أثر تطبيق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية: دراسة استبيانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

محمد، إسراء (2012) دور أجهزة الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد.

نسمان، إبراهيم (2009) دور إدارات التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

نظمي، ايهاب، والعزب، هاني (2012) تدقيق الحسابات: الإطار النظري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

هلدني، آلان، والغبان، ثائر (2009) دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق، مجلة علوم إنسانية، 7 (45): 1-39.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (2017) معيار المراجعة 315: التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها من خلال فهم المنشأة وبيئتها، منشورات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض.

الهيئة العامة للرقابة المالية (2008) معيار المراجعة المصري رقم 315: تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام، الهيئة العامة للرقابة المالية، القاهرة.

الوردات، خلف (2006) التدقيق الداخلي، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

American Institute of Certified Public Accountants (2008) **Consideration of internal control structure in a financial statement audit : An amendment to SAS no. 55**, Auditing Standards Board, Accounting Collection, University of Mississippi Library, USA.

DeZoort, F. (2004) An Investigation of Audit Committees' Oversight Responsibilities, **ABACUS**, 33(2): 208-227.

Green, D. (2004) Canadian Audit Committees and their Contribution to Corporate Governance, **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 3 (2): 135-151.

Hsiung, H., & Wang, J. (2014) Factors of Affecting Internal Control Benefits under ERP System: An Empirical Study in Taiwan, **International Business Research**, 7 (4): 31-43.

Institute of Internal Auditors (2009) **Code Of Ethics**, Institute of Internal Auditors (IIA), Florida, USA.

International Federation of Accountants “IFAC” (2017) **2016-2017 Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements**, International Federation of Accountants, New York, USA.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Olatunji, O. (2009) Impact of Internal Control System in Banking Sector in Nigeria, Pakistan, **Pakistan Journal of Social Sciences**, 6 (4): 181-189.

Sekaran, U., & Bougie, R. (2015) **Research methods for business: A skill building approach**, 5th ed., New York, NY: John Wiley& sons Inc.

Spira, L., & Page, M. (2003) Risk Management: The Reinvention of Internal Control and the Changing Role of Internal Audit, **Accounting, Auditing and Accountability Journal**, 16 (4): 640-661.

Weili, G., & McVay, S. (2005) The Disclosure of Material Weaknesses in Internal Control after the Sarbanes-Oxley Act, **Accounting Horizons**, (19): 137-158.

www.manaraa.com

ثالثاً: مواقع الانترنت

- اتحاد المصارف العربية uabonline.org
- بنك الكويت الوطني nbk.com
- بنك الخليج e-gulfbank.com
- البنك التجاري cbk.com
- البنك الأهلي الكويتي abk.eahli.com
- البنك الأهلي المتحد ahliunited.com.kw
- بنك برقان burgan.com
- بيت التمويل الكويتي kfh.com
- بنك الكويت الدولي kib.com.kw
- بنك بوبيان bankboubyan.com
- بنك وربة warbabank.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحـــــــق

ملحق (1)
أداة الدراسة

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

قسم المحاسبة

حضرة الفاضل/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإجراء دراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان: "مدى التزام البنوك التجارية العاملة بدولة الكويت بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثرها على الاختبارات الأساسية لدى المدققين الخارجين".

يرجى منكم التفضل بالإجابة على فقرات الاستبانة المرفقة بموضوعية، حيث أن الاستبانة معدة لغايات البحث العلمي وسيتم التعامل مع المعلومات بمنتهى السرية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والشكر والتقدير

إشراف: الأستاذ الدكتور جمال عادل الشرايري **الباحث: محمد هواش العتيبي**

القسم الأول: البيانات الديموغرافية للمجيبين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرجى وضع علامة (√) في المربع الذي ينطبق عليك

1- المؤهل التعليمي:

☐ بكالوريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى (يرجى ذكرها)

2- عدد سنوات الخبرة:

☐أقل من 5 سنوات ☐ من 5-أقل من 10 ☐ من 10-أقل من 15 ☐ 15 فأكثر

3- الشهادات المهنية:

☐ CPA ☐ CIA ☐ CMA ☐ أخرى (يرجى ذكرها) ☐ لا يوجد

القسم الثاني: فقرات الاستبانة

م	درجة الموافقة الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الاختبارات الأساسية للمدققين الخارجيين						
1	تحديد المصادر المتوقعة للمخاطر الجوهرية					
2	الحصول على خطاب تمثيل يحدد مسؤولية المدقق الخارجي حول منع واكتشاف الأخطاء الجوهرية					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3	تطبيق إجراءات تدقيق مفصلة لقيود التسويات المحاسبية التي تتم في البنك قبيل نهاية الفترة المالية					
4	إجراء الاختبارات اللازمة لفحص مدى وصحة عينة مناسبة من المعاملات المحوسبة					
5	مقارنة إجراءات المراجعة التحليلية مثل مقارنة المبيعات وتكلفة المبيعات الفعلية بتلك التي كان قد توقعها المدقق					
6	إجراء مقابلات مع الموظفين ممن هم في مواقع يحتمل فيها نشوء تحريفات أو أخطاء جوهرية					
7	مراجعة وفحص المصروفات الكبيرة وغير العادية					
متطلبات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315)						
8	يتم الحرص على تفهم طبيعة نشاط البنك وبيئته الداخلية					
9	تتم مراعاة بيئة الرقابة الداخلية للبنك					
10	يتم تطبيق الاختبارات اللازمة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية					
11	يتم التأكد من كفاية وملائمة أدلة الإثبات					
أدلة الإثبات الداخلية والخارجية						
12	الحصول على أدلة الإثبات الخارجية ومن جهات مستقلة ما أمكن					
13	الحصول على أدلة الإثبات المباشرة بدلاً من غير المباشرة					
14	الحصول على الأدلة المكتوبة أو المسجلة إلكترونياً بدلاً من أدلة الإثبات الشفهية					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15	استخدام الاستقصاءات المناسبة من الموظفين المعنيين بالعمليات التي يتم فحصها					
16	تطبيق أساليب التحقق الفعلي من وجود الأصول بدلاً من الاعتماد على أرصدتها الدفترية فقط					
17	المشاركة في عملية الجرد الفعلي للمخزون					
18	توفر عنصر الدقة في أدلة الإثبات الداخلية					
19	توفر عنصر اكتمال المعلومات في أدلة الإثبات الداخلية					
20	الموازنة بين تكلفة الحصول على أدلة الإثبات والفائدة المعلوماتية المحققة من الأدلة					
21	ممارسة الشك المهني في تقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات					
معوقات الالتزام بمتطلبات الرقابة الداخلية						
22	هناك عدم توفر للفهم الكافي لطبيعة نشاط البنك وبيئته الداخلية					
23	هناك عدم مراعاة لبيئة الرقابة الداخلية للبنك					
24	هناك عدم تطبيق للإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم مخاطر الاحتيال المادي والأخطاء الجوهرية					
25	هناك عدم تأكد من كفاية وملائمة أدلة الإثبات					
26	هناك عدم توثيق لأدلة الإثبات					
27	هناك عدم تعاون كامل بين المدقق الخارجي والداخلي فيما يتعلق بتحديد إجراءات الرقابة الداخلية					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

28	هناك عدم تعاون كامل بين المدقق الخارجي والداخلي فيما يتعلق بتقييم مخاطر الرقابة					
29	هناك عدم تعاون كامل بين المدقق الخارجي والداخلي فيما يتعلق بتنفيذ اختبارات الرقابة					

*** نهاية الفقرات ***

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (2)

أعضاء تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)

م	الاسم	الجامعة
1	الدكتور عبد الرحمن الدلابيح	جامعة آل البيت
2	الدكتور عودة أحمد سليمان	جامعة آل البيت
3	الدكتور نوفان العليمات	جامعة آل البيت
4	الدكتور محمد ناصر المشاقبة	جامعة آل البيت
5	الدكتور محمد الحايك	جامعة آل البيت
6	الدكتور زهير حدرب	جامعة البلقاء التطبيقية
7	الدكتور صادق زيادات	جامعة البلقاء التطبيقية
8	الدكتور أحمد عادل	جامعة الزيتونة
9	الدكتور طارق ضرغام	جامعة العلوم التطبيقية
10	الدكتور صالح السيد	جامعة الإسراء
11	الدكتور أيمن حرب	جامعة الزرقاء
12	الدكتور سفيان جبارة	جامعة إربد الأهلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com